الفلسطينيون في إسرائيل:
ما بين تصاعد عنصرية الدولة والتحديات الداخلية

همّت زعبي

مدخل

ظلّت قضيّة الصراع على الأرض، واستهداف البيت والإنسان الفلسطيني، ركيزة أساسيّة في السياسات التي حكمت تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين داخلها منذ إقامتها على أنقاض النكبة. عام ٢٠١٦، تحديدًا، شهد تكثيفاً لهذه السياسة، من خلال عمليّات الهدم الواسعة، التي وقع آخرها في قلنسوة وأم الحيران، فضلاً عن استمرار نهج التصعيد السياسي والقانوني تجاه الوجود الفلسطيني برمّته في إسرائيل. وما بين التعامل مع الفلسطيني باعتباره تارة خطراً أمنيّاً؛ أو خطرًا ديمغرافيًّا تارة أخرى، استمرّت حكومة اليمين، بزعامة بنيامين نتنياهو، في تبنّي سياسات مباشرة، وغير مباشرة، تهدف إلى ضبط وجود الفلسطينيين في الحيّز العام بما لا يهدد «يهودية الدولة»، وقد حمل ٢٠١٦ –ربّما أكثر من الأعوام السابقة– تصعيداً مزدوجاً تجاه القيادة الفلسطينية في الداخل، وتجاه الجمهور الفلسطيني العام على حدّ سواء.

سعياً نحو رسم ملامح الصورة الكبيرة لمشهد الفلسطينيين في إسرائيل، يحاول هذا الفصل رصد مجمل السياسات الإسرائيلية تجاههم خلال العام الماضي، ومناورات الحكومة الإسرائيلية لترسيخ تلك السياسات وشرعنتها من خلال القانون، متناولاً، ببعض التفصيل، عمليّات الهدم الواسعة التي استهدفت البيوت الفلسطينية وراء الخطّ الأخضر. أمّا في السياق المتعلّق بالخطاب (أو بالجمهور) العام، يتتبّع هذا الفصل ملامح تنامي

العنصرية في الشارع الاسرائيلي، مفصّلاً، في سياق ذلك، حالات استهداف الحكومة للقيادة الفلسطينية والتحريض الواسع عليها.

في المقابل، وتحديداً فيما يتعلق في الساحة الفلسطينية الداخلية، يتوقف التقرير عند أبرز سمات هذا المشهد، ويحدد المعيقات التي تقف أمام المجتمع الفلسطيني وقادته في مواجهة السياسات الحكومية، ومنها تفاقم الفقر، وارتفاع نسبة العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، وازدياد حدّة التنافر الداخلي. كما يتناول الفصل، بالتحليل والنقد، السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية، وسبل تعاملها مع المرحلة الراهنة، ويحاول تقييم مدى نجاحها إزاء التحدّيات الجديدة والقائمة.

١. سياسات الحكومة تجاه القيادة السياسية الفلسطينية:

برزت سياسة إسرائيل القائمة على العنصريّة والتحريض تجاه قيادة الفلسطينيين في إسرائيل خلال العام المنقضي، على وجه الخصوص، في جميع نقاط التماس بين تلك القيادات والمؤسسات الإسرائيلية. ثمّة شواهد كثيرة العام الماضي تجسّد ذلك الأمر، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **استمرار ملاحقة «الحركة الإسلامية»** – الشق الشمالي»: شهد عام ٢٠١٦ استمرار ملاحقة السلطات الإسرائيلية للحركة الإسلامية الشمالية في الداخل، وذلك تبعاً لقرار حظر الحركة في تشرين الثاني ٢٠١٥، الذي أعقبته حملة ملاحقات وتضييقات لم تخفت حدّتها العام الماضي، ومن ضمنها، على سبيل المثال، اعتقال الشرطة الإسرائيلية، في تموز ٢٠١٦، نائب رئيس الحركة الإسلامية، كمال خطيب، في منزله في قرية كفر كنا، وفرض الإقامة الجبرية عليه لمدة خمسة أيام، بعد أن حقّقت معه بادّعاء «التحريض» الذي يمارسه في الصحف، وفي صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك»[١]، علماً أنّ وزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، أمر مطلع هذا العام بتجديد منع خطيب ومعه، رئيس مكتب العلاقات الخارجية للحركة، .يوسف عواودة، وكليهما من كفر كنا،، من السفر إلى خارج البلاد.

  واستمراراً لاستهداف مؤسسات فلسطينية، بحجة انتمائها إلى الحركة الإسلامية المحظورة، أقدمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، في ٦ تشرين الأول، على مداهمة مكاتب ثلاث مؤسسات إعلامية وتعليمية، وأصدرت أوامر موقعة من وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، بإغلاق ومصادرة ممتلكات هذه المؤسسات، وذلك بزعم أنها تابعة للحركة الإسلامية.[٢]

  ومطلع العام الحالي، أفرجت سلطات السجون الإسرائيلية، بتاريخ ١٧ كانون الثاني، عن رئيس الجناح الشمالي للحركة الإسلامية»، الشيخ رائد صلاح، من دون إبلاغ

أحـد، وتركتـه وحيـداً في إحـدى محطات الحافلات فـي تل أبيب،[٣] بعـد أن أمضى محكومية السجن الفعلي لمدة تسعة أشهر، بتهمة «التحريض» خلال خطبة ألقاها في وادي الجوز بمدينة القدس المحتلة عام ٢٠٠٧. وقد قضى الشـيخ رائد صلاح فترة طويلـة مـن محكوميته في العزل الانفرادي، بادعاء تشـكيله خطـراً على أمن الدولة، بعد أن رفضت المحكمة المركزية في مدينة بئر السـبع، بدورها، اسـتئناف مؤسسـة «ميزان» ضد عزله في سـجن «ريمون»، واسـتجابت لطلب السـجون والنيابة بتمديد العزل حتى انتهاء محكوميته.[٤]

غير أنّ هذا الإفراج سـبقته، ببضعة أيام، توصية من الشـرطة الإسرائيلية بمحاكمة الشـيخ رائد صلاح بادعاء التحريض وممارسـة نشـاط في تنظيـم محظور، زاعمة اسـتنادها إلى موادّ منشـورة فـي مواقع إلكترونية وشـبكات اجتماعية،[٥] لتسـتمر السلطات، بذلك، في ملاحقته ومحاولات تجريمه.

- **اسـتمرار نتياهـو فـي التحريض ضد الفلسـطينيين في إسـرائيل:** كما كنـا قد ذكرنا فـي التقرير الاسـتراتيجي لعام ٢٠١٥، فقد تصـدّر رئيس الحكومـة، بنيامين نتنياهو، شـخصيّاً، في حينها، جوقة التحريض والتصريحات العدائية تجاه القيادة الفلسطينية، وخاصة النواب الفلسطينيين في الكنيست، واستمر في هذا النهج خلال السنة الماضية، فلم يفوّت، هو وكبار السياسيين، فرصة للتحريض على جميع أعضاء القائمة المشتركة، بشكل عام، وعلى مندوبي حزب التجمع الوطني الديمقراطي على وجه الخصوص.

ففي بداية شهر شباط ٢٠١٦، وفي أعقاب لقاء النواب عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشـتركة، جمال زحالقة وباسـل غطّاس وحنين زعبي، مع أسـر شهداء القدس، من أجل المطالبة بتحرير جثامين أبنائها التي تحتجزها السلطات الإسرائيلية منذ أشهر، صرّح نتنياهو أن «نواب التجمع غير لائقين لعضوية الكنيست» وأضاف: «توجّهـت لرئيس الكنيسـت من أجل بحـث الخطوات التي يجـب أن تتّخذ ضدهم». وانضمّـت إلـى جوقة التحريـض غالبية الكتـل البرلمانية الإسـرائيلية، ومن ضمنها المعسكر الصهيوني.»[٦]

وفـي أعقـاب موجة التحريض هذه، والتـي انضمّت إليها أيضـاً الصحافة والإعلام الإسرائيليان، أصدرت لجنة الآداب في الكنيست قراراً بإبعاد النائبين باسل غطاس وحنـين زعبي عن الكنيسـت لمدة أربعة أشـهر، فـي حين قررت إبعـاد النائب جمال زحالقة لمدة شهرين.[٧]

وتكرّر هذا التحريض حيال التجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك الجبهة الديمقراطية للسـلام والمساواة، لاحقاً في شـهر آذار من العام الماضي، وذلك لإصدارهما بيانين

منفصلين استنكرا فيهما، كل على حدة، إعلان الجامعة العربية «حزب الله» اللبناني حزباً إرهابيّاً. وبعد أن هاجم نتنياهو قيادة الحزبين على منبر الكنيست قائلاً: «هل فقدتم صوابكم»؟ توجّه بعض أعضاء حزب الليكود إلى لجنة الآداب وإلى المستشار القضائي لفحص إمكانية معاقبة الحزبين.[٨]

ولاحقاً في العام ذاته، لم تخفت نبرة نتنياهو العدائيّة تجاه أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة، فكتب في «فرصة» أخرى على صفحته في موقع «تويتر» أنه طالب المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، ببحث دفع إجراءات عملية إقصاء النائبة حنين زعبي من الكنيست، زاعماً أنها «بأفعالها وأكاذيبها تجاوزت كل الحدود، ولا مكان لها في الكنيست». هذا الموقف جاء لاحقاً لخطاب ألقته النائبة زعبي على منصة الكنيست في حزيران الماضي، خلال جلسة حول موضوع «اتفاقية الصلح مع تركيا.»[٩] ولم يتخلف ليبرمان، الذي عيِّن في ذلك الشهر وزيراً للأمن، عن التحريض ووصف النائبة حنين زعبي بـ "الإرهابية" قائلاً في المناسبة ذاتها: «جنودنا يتصدّون للإرهابيين في كل مكان، بحراً وجوّاً وعلى الأرض، ومن ضمنهم الإرهابيات في الكنيست.»[١٠]

كان نتنياهو في صدارة التحريض السياسي والإعلامي، وحتّى الشعبوي، تجاه أعضاء «القائمة المشتركة» خصوصاً، وتالياً الفلسطينيين في إسرائيل على وجه العموم.

وقد وصل التحريض والعداء ذروته في تشرين الأول ٢٠١٦، على أثر قرار القائمة المشتركة مقاطعة جنازةَ رئيس دولة إسرائيل السابق، شمعون بيرس، على اعتبار أنّ «المشاركة هي موقف سياسي، وتعبير عن تقدير لمسيرة الرجل.. التي رسّخت دولة إسرائيل بوصفها دولةً صهيونية، ودولةً عسكرية عظّم (بيريس) قوّتها العسكرية، وبدأ وحزبه في مشروعها الاستيطاني»، كما جاء على لسان النائب مسعود غنايم.[١١] وإثر هذه المقاطعة، بادر وزير الأمن ليبرمان، ورئيس الائتلاف الحكومي، دافيد بيتان (الليكود)، إلى مقاطعة القائمة المشتركة، وأعلن رئيس الوزراء نتنياهو دعمه هذه المبادرة، ونيتَه مقاطعة خطابات أعضاء القائمة المشتركة مع بداية الدورة الشتوية للكنيست.[١٢]

تؤكّد كلّ تلك المعطيات ما خلصنا إليه سابقاً، وهو أن نتنياهو كان في صدارة التحريض السياسي والإعلامي، وحتّى الشعبوي، تجاه أعضاء القائمة المشتركة خصوصاً، وتالياً الفلسطينيين في إسرائيل على وجه العموم، وقد أعطى بذلك الضوء الأخضر لباقي أعضاء الكنيست، ومؤسسات السلطة، ووسائل الإعلام، للهجوم على أعضاء القائمة، وذلك ما برز بشكل خاص تجاه ممثلي التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة، وانعكس في تحريك مؤسسات الشرطة والنيابة العامة، وكذا المستشار القضائي للحكومة، تهماً قضائية تجاه أعضاء من حزب التجمع، ومن بينهم أعضاء كنيست.

- **التحريض ضد القائمة المشتركة** استمرت موجه التحريض على القائمة المشتركة، وفي أكثر من مناسبة طالت رئيسها، النائب أيمن عودة. وقد شنّ وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، هجوما عنيفاً على النائب عودة، في أكثر من مناسبة، كانت إحداها لاحقة لزيارةعودة للقيادي في حركة «فتح» مروان البرغوثي، المعتقل في السجون الإسرائيلية، وقد نعته أردان في حينها بـ «الكاذب»، عندما كشف عودة أن الزيارة كانت بالتنسيق مع مكتب الوزير.[١٣] تكرّر ذلك أيضاً في مناسبة أخرى، حينما حرّض الوزير أردان ضد رئيس القائمة المشتركة لاحقاً عقب هدم قرية أم الحيران، واستشهاد يعقوب أبو القيعان، وإصابة عودة بعيار مطاطي، في كانون الأول من هذا العام، وقد حمّل أردان، وقتذاك، النائب عودة المسؤولية عن هذه الأحداث، وما وصفه بـ»التصعيد».[١٤]
- **قضية «التجمع الوطني الديمقراطي»**: نفّذت الشرطة الإسرائيلية حملة مداهمات واعتقالات واسعة طالت العشرات من القيادات والناشطين البارزين في حزب «التجمع الوطني الديمقراطي»، ومن بينهم رئيس الحزب، عوض عبد الفتاح، بزعم مخالفة قانون الأحزاب. وعمدت إلى تمديد اعتقال العديد منهم عدة مرات. ورغم أنّه من المبكر التطرّق إلى التهم الموجهة إلى التجمع، في هذا الخصوص، إذ لم تقدَّم لوائح اتهام بحق أيّ من المعتقلين حتى كتابة هذا التقرير؛ إلا أن أسلوب الاعتقال يشير إلى نهج عدائي تجاه هذا الحزب، فللمرّة الأولى في مثل هذا النّوع من «المخالفات» تداهم وحدات خاصة منازل متهمين بأعداد كبيرة وفي منتصف الليل.[١٥] تكرر هذا التعامل أيضاً في قضية النائب باسل غطاس، والذي تنسب إليه الشرطة تهمة إدخال هواتف نقالة للأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن القضية ما زالت جارية، ومن المبكر كذلك قراءة حيثياتها، إلا أن الإجراءات التي اتخذت بحق النائب غطاس تشير، هنا أيضاً، إلى نهج عدائي من قبل السلطات؛ فقد اتّخذت بحقه إجراءات غير مسبوقة، لم تتخذ بحق أي نائب آخر خضع للتحقيق الجنائي، أو تجاه من خضعت ملفاتهم للفحص لدى المستشار القضائي للحكومة، ومن ضمن تلك الإجراءات؛ الاعتقال بعد تنازله عن الحصانة، وقبل إدانته، وتفتيشُ وإغلاق مكتبه البرلماني، فضلاً عن التهديد بتطبيق قانون الإقصاء والمسّ بحقوقه البرلمانية، هذا بالإضافة إلى قرار «لجنة السلوكيات» البرلمانية بإبعاده عن الكنيست لمدة ستة أشهر، وهي العقوبة القصوى التي تملك اللجنة صلاحيّة فرضها على عضو الكنيست، كما جاء في بيان القائمة المشتركة.[١٦]

ويضاف إلى ذلك، أيضاً، قرار المستشار القضائي للحكومة تقديم لائحة اتهام ضد النائب غطاس، وتقديم بلاغ إلى رئيس الكنيست بشأن المصادقة على تقديم لائحة

الاتهـام، دون إجراء جلسـة اسـتماع له، الأمر الذي يشـكّل خرقاً للحـقّ في إجراء تحقيـق عـادل، وتمييـزاً ضد النائب غطـاس مقارنة بمنتخَبين آخريـن، كما جاء في رسالة وجّهها مركز «عدالة» للمستشار القضائي للحكومة، مطالباً إياه بتحديد جلسة استماع للنائب غطاس قبل تقديم لائحة اتهام.[١٧]

ومن الجدير، في هذا السياق، الإشارة إلى أن قضية غطاس ترافقت مع تصريحات عدائية من قبل نتنياهو وأعضاء كنيسـت آخرين، وقد دعم نتنياهو شـخصيّاً مبادرة إقصـاء النائب غطاس من الكنيسـت، قبل إتمام التحقيـق معه.[١٨] كما تم انتهاز هذه القضية للتهجم أيضاً على النائبة حنين زعبي، إذ طالب وزير الأمن الداخلي بالتحقيق معها بدعوى «التحريض على إدارة السـجون»، بعد ربط تصريحات لها حول قضية وظـروف الأسـرى، أدلـت بها علـى صفحتها في موقع «فيسـبوك»، بقضيـة النائب غطاس، داعياً للتعامل معها بالمثل.[١٩]

ترافـقـت قـضـيـة غـطـاس مـع تصريحات عدائية من قبل نتنياهو وأعضاء كنيست آخرين، وقد دعم نتنياهو شخصيّاً مبادرة إقصاء النائب غطاس من الكنيست، قبل إتمام التحقيق معه.

- **قضية النائب السـابق سـعيد نفـاع:** رفضت «لجنة الثلث» طلب النائب السـابق سعيد نفاع تخفيض فترة سجنه، بادعاء «خطورة الإفراج عنه لدوافع أيديولوجية ومعارضة المخابرات وتقارير سريّة» تحول دون ذلك.[٢٠] وفي تموز ٢٠١٦، رفضت المحكمة المركزية في مدينة الناصرة الاستئناف الذي تقدّم به محامي سعيد نفّاع حـول قرار رفـض «لجنة الثلث»، قبل أن يتمّ إطلاق سـراحه في تشـرين الثاني ٢٠١٦، بعد أن أمضى محكومية بالسـجن الفعلي لمدة عام كامل إثر إدانته على خلفية زيارة سورية.

٢. تصعيد في التحريض على الجماهير الفلسطينية:

في موازاة التحريض على المسـتوى الرسـمي والسياسي، شهد العام المنصرم موجة تحريض عنيفة ضدّ عموم الجماهير الفلسطينية في الداخل، وقد قادها، هذه المرّة أيضاً، نتنياهو نفسـه، وذكّرت بتصريحاته العنصرية عشـيّة الانتخابات الأخيرة، حين اسـتنفر جمهوره للتصويت قائلاً «العرب يهرولون إلى صناديق الاقتراع».

وصلـت ذروة التـحـريـض على الفلسطينيين فـي إسرائيل خـلال مـوجـة الـحـرائـق الكبيرة التي اجتاحت البلاد في تشرين الثاني ٢٠١٦

- **التحريـض على العـرب واتهامهم بـ «إرهـاب الحرائق»:** وصلـت ذروة التحريض خلال موجة الحرائق الكبيرة التي اجتاحت البلاد في تشرين الثاني ٢٠١٦، والتي استمرّت عدة أيام بسبب ظروف الطقس الجافة والرياح القوية. وقد طالت الحرائق آلاف الدونمـات مـن المناطق المفتوحة، بالإضافة إلى أحياء سـكنية في مدن منها حيفا والقدس، مخلفّة أضراراً واسـعة في الممتلكات، ومتسـبّبةً باحتراق عشـرات البيوت بشكل شبه كامل.

غير أنّ اشتعال الحرائق رافقه تصعيد في العنصرية تجاه الفلسطينيين في الداخل، شارك فيه الكثير من قيادات الدولة والإعلام المسموع والمرئي والمكتوب، وامتدّت موجة التحريض أيضاً إلى صفحات الشبكة الافتراضية.

وبينما كانت الحرائق في ذروتها، سارع بنيامين نتنياهو للإعلان عن أن هذه الموجة هي «عمل مفتعل»، وتبعاً لذلك «إرهابي». وقد كتب في صفحته على موقع «فيسبوك»، في ٢٤ تشرين الثاني، أنه تحدث إلى وزير الداخلية، واتفقا على سحب مواطنة كل من شارك في الحرائق بصورة مفتعلة، ثمّ سرعان ما أعلنها صراحة من مدينة حيفا في اليوم نفسه، قائلاً: «نحن أمام إرهاب إشعال حرائق».[٢١] انضم إلى موجة التحريض العديد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، ومن ضمنهم وزير الأمن الداخلي أردان، الذي أكد على وجوب هدم بيوت مشعلي الحرائق على خلفية قومية،[٢٢] بالإضافة إلى تصريحات لوزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، ووزير المواصلات، يسرائيل كاتس.

كتب نتنياهو على صفحته على «فيسبوك»، في ٢٤ تشرين الثاني، أنه تحدث إلى وزير الداخلية، واتفقا على سحب مواطنة كل من شارك في الحرائق بصورة مفتعلة.

كان هذا التحريض مشفوعاً كذلك بمعلومات استقتها القيادة السياسية الإسرائيلية من تصريحات صادرة عن الشرطة، والتي أعلنت، في عدة مناسبات، أنها تمكّنت من اعتقال مشبوهين بتهمة إضرام النار عن قصد. وتوازياً مع ذلك، شاركت في هذا التحريض أيضاً وسائل الإعلام الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال، كتب موقع صحيفة «معاريف» (nrg) عنوان «انتفاضة النار» لوصف الحرائق،[٢٣] بينما كتبت القناة الثانية «إرهاب إشعال الحرائق» عنواناً لوصف الأحداث.

أكمد وزير الأمن الداخلي أردان على وجوب هدم بيوت مشعلي الحرائق على خلفية قومية.

شكّل هذا التحريض أرضاً خصبة لإطلاق حملة تحريض واسع تجاه الفلسطينيين في الداخل، فانتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات لحرق قرى فلسطينية داخل الخطّ الأخضر، أو إعادة فرض الحكم العسكري وإغلاق تلك القرى. محاولات التحريض العنيف تلك وصلت حدّ إطلاق دعوات لتسهيل أوامر إطلاق النار، ترافقت مع انتشار أخبار كاذبة حول اعتقال فلسطينيين متلبسين، أو هروب آخرين من أماكن إشعال النار. وفي خضمّ تلك الأحداث، أصدر حاخام مدينة صفد، شموئيل إلياهو، فتوى أتاح فيها قتل العرب، معتمداً بصورة مباشرة على التحريض العنصري الذي يقوده نتنياهو.[٢٤]

انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات لحرق قرى فلسطينية داخل الخطّ الأخضر، أو إعادة فرض الحكم العسكري.

وعلى الرغم من موجة التحريض الجماعية، واعتقال ٣٥ «مشتبهاً» في تلك الأحداث، فإن لوائح الاتّهام لم تصدر سوى بحقّ ثلاثة منهم، ولم تتضمن أي لائحة منها تهمة إشعال النيران بدوافع قوميّة.[٢٥]

- **هدم البيوت:** لم تتوقف موجه التحريض خلال الفترة التي أعقبت ذلك، حتّى طفت على السطح مرّة أخرى بشكل عنيف بعد شهرين من موجة الحرائق، وتحديداً في أعقاب حملة هدم البيوت التي أقدمت عليها السلطات الإسرائيلية مع بداية عام ٢٠١٧. تلك

الحملة، التي يتطرّق إليها هذا التقرير لاحقاً في فصل «الأرض والمسكن»، جاءت إثر وعيد وتحريض من قبل نتنياهو، الذي نشر على صفحته في موقع «فيسبوك»، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٦، (٢٠١٦/١٢/١٦)، إعلاناً لسكان مستوطنة «عامونا» بأن دولة إسرائيل تخضع للقانون، ومقابل التزامه أمام قرار المحكمة العليا بإخلاء مستوطنتهم؛ فقد أمر بتسريع هدم بيوت في النقب ووادي عارة والجليل.

أعلن نتنياهو لسكان مستوطنة «عامونا» أنه مقابل التزامه بقرار المحكمة العليا إخلاء مستوطنتهم؛ فقد أمر بتسريع هدم بيوت في النقب ووادي عارة والجليل.

وفعلاً لم تتأخر السلطات بتنفيذ أوامر الهدم، فقد أقدمت على هدم ١١ بيتاً في قرية قلنسوة، ترافقت مع حملة تحريض على المجتمع الفلسطيني في الداخل، بأنه مجتمع «خارج عن القانون» يبني بيوته من دون ترخيص.[٢٦]

وتصاعدت هذه الحملة مع محاولة هدم قرية أم الحيران، والتي قتلت القوّة الإسرائيلية المقتحمة خلالها يعقوب أبو القيعان، بالإضافة إلى مقتل شرطي إسرائيلي، كما نُشر في وسائل الإعلام، إثر انحراف سيارة أبو القيعان، الذي فقد السيطرة عليها بعد إصابته بطلق ناريّ في رجله التي كانت على دوّاسة البنزين، وفق ما أشار تقرير تشريح الجثة. لكن فور مقتل الشرطي، بدأت آلة التحريض الإسرائيلية بتضخيم الحدث وإعطائه بعداً أيديولوجيّاً، تارة عبر اتّهام أبو القيعان بأنه ينتمي إلى تنظيم «داعش»، وتارة عبر اتّهامه بالانتماء إلى الحركة الإسلاميّة (الشماليّة).

أما نتنياهو، فقد اتّهم بدوره أعضاء الكنيست العرب، الذين تواجدوا في النقب خلال وبعد عملية الهدم والقتل، بإثارة الفوضى والتحريض، وطالبهم بـ «التحلي بالمسؤولية والكفّ عن إثارة الضغائن».٢٧ ومن الجدير هنا ملاحظة أن ذلك الأمر تزامن مع التحقيق مع نتنياهو في قضيتي فساد مالي، معروفتين إعلاميّاً باسم «قضية ١٠٠٠» وقضية «٢٠٠٠»، ومع أوامر إخلاء مستوطنة «عامونا»، وقد ربطت القيادة العربية توقيت الهجمة على البيت والمسكن مع تلك القضايا، والتي حاول نتنياهو من خلالها كسب الرأي العام الإسرائيلي.[٢٨]

- **تغلغل العنصرية:** لم تقتصر تعبيرات العنصرية والكراهية على الحالتين آنفتي الذكر، ولا على القيادة السياسية في إسرائيل فحسب؛ بل تغلغلت إلى الشارع الإسرائيلي نفسه. وتشير دراسة إسرائيلية لمركز «بيرل كاتز–نيلسون»، إلى نشر ما لا يقل عن ١٧٥ ألف منشور تحريضي على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال العام المنصرم، نصفها تقريباً موجّه ضد الفلسطينيين، وأكثر من ٨٥٪ منها يدعو إلى العنف الجسدي المباشر.[٢٩]

دراسة إسرائيلية لمركز «بيرل كاتز-نيلسون»: ما لا يقل عن ١٧٥ ألف منشور تحريضي على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال العام المنصرم.

ويؤكد بحث مركز «حملة– المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي»،[٣٠] بعنوان «مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية لعام ٢٠١٦»،[٣١]

على انعكاس التصعيد الذي تمارسه القيادات الإسرائيلية والإعلام الرسمي على الجمهور العام، إذ تظهر الدراسة أن نسبة العنصرية والتحريض في المحتوى الإسرائيلي على الإنترنت ترتفع كلّما زاد التحريض من قبل القيادات الإسرائيلية. وتشير نتائج البحث إلى وجود أكثر من ٦٧٥ ألف منشور عنصري وتحريضي ضدّ العرب والفلسطينيين خلال عام ٢٠١٦، وأنّ هناك منشوراً موجّهاً ضدّ العرب يُكتب كلّ ٤٦ ثانية، في المعدّل، من قبل الجمهور الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى تفشّي العنصرية في الشارع ولدى القيادة الإسرائيلية، على حدّ سواء، فقد استمرّت الشرطة في تعاملها العنيف والعنصري تجاه الفلسطينيين، واستعملت العنف الجسدي ضدهم في أكثر من مناسبة.[٣٢] كما استمرّت سياسات التضييق على التعبير عن الرأي، ومراقبةُ شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما تجسّد، على سبيل المثال، في حالة اعتقال الصحافي أنس أبو دعابس من مدينة رهط في النقب، بادّعاء كتابة منشورات تحريضية على حسابه الشخصي في موقع «فيسبوك» حول موجة الحرائق التي ضربت البلاد. ورغم أنّ القضيّة برمّتها أثيرت حول منشور واحد؛ إلّا أنّ المعلومات التي وصلت إلى الشرطة كانت مبنيّة، في الأساس، على ترجمة خاطئة للمنشور ذاته، حتى انتهى الأمر أخيراً إلى إغلاق النيابة العامة ملفّ التحقيق.[٣٣] هذا السلوك الأمني تجاه الفلسطينيين، على نحو خاص، انعكس عبر إصدار أمر اعتقال إداري لشاب من قرية كابول، يعمل تقنيّ حاسوب، ما زالت تفاصيل قضيته سرّيّة، في إجراء يعتبر استثنائيّاً بالنسبة للفلسطينيين داخل إسرائيل،[٣٤] ويمكن أن نضيف إليه التحقيق مع مديري مدرستين بسبب تظاهرة طلاب من حيفا دعماً لأم الحيران.[٣٥]

٣. قوننة العنصريّة:

لم تغب عقيدة إسرائيل القائمة على إضفاء الشرعيّة القانونيّة على ممارسات هياكلها السياسية والأمنية، بأثر رجعيّ أحياناً، عن المشهد العام الماضي أيضاً، فالقوانين التي سنّتها خلال الفترة المذكورة كانت تسير على قدم وساق مع سياسات حكومتها الحاليّة تجاه الفلسطينيين، وهي تندرج، أساساً، تحت محاولات اليمين قوننة تعريف دولة إسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي، بالتوازي مع قوننة تحديد سقف العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، من خلال فرض حدود المسموح والممنوع في مجال العمل السياسي، وإعطاء صلاحيات واسعة للبت في هذا المجال لأعضاء الكنيست أنفسهم، ومحاولات تجريد المؤسسات القانونية إزاء كلّ من يتحدّاها في هذا المسار.

كل ذلـك يمضــي أيضاً بالاتّســاق مع اســتمرار تقويض عمل الجمعيــات الأهلية والعمل الفني، من خلال ســن قوانين تضمن تنفيذ سياســة التدجين للمواطنين الفلســطينيين في إطــار المواطنــة مقابل الولاء للدولة اليهودية. كما أنّ هــذه القوانين تندرج، كذلك، ضمن محاولة فرض التوجهات السياســية اليمينية التي تحتكم إلى مزاج السياســيين وتتجاهل رأي المهنيين (كما أشرنا في التقرير الاستراتيجي السابق).

«قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي»

شــهد عــام ٢٠١٦ إعادة تقــديم اقتراح «قانون أســاس: إســرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، وتكفّلت بتقديمه، هذه المرّة، عضو الكنيست شولي معلم–رفائيلي من حزب البيت اليهودي، بعد أن تقدّم بقانون مشابه، خلال الدورة السابقة، عضو الكنيســت آفــي ديختر، فضلاً عن اقتراحات قانون مشــابهة تقــدم بها آخرون في دورة الكنيست الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحالية. وينطوي مشروع الاقتراح الأخير على جوانب مختلفة، تهدف إلى ترسيخ الطابع اليهودي من دولة إسرائيل، من خلال تجذير رموز الدولة، واللغة العبرية، وقانون العودة، والاستيطان، بالإضافة إلى اعتبار الشــريعة اليهودية مصدراً من مصادر التشــريع في الدولة، كما تقترح مسودّة القانون.[٣٦]

تجدر الإشــارة هنا أيضاً إلى أنّ اقتراح هذا القانون، خلال الدورات الســابقة، أثار ضجّــة كبيــرة حياله بــين الأحزاب ومؤسســات الدولة، وامتدّ الســجال حولــه إلى داخل أركان الائتلاف الحكومي الســابق، وخاصة فيما يتعلق بالجانب اليهودي الديني للقانون، والإجابــة على الأســئلة المتكرّرة في الســجال الداخلي الإســرائيلي حول مفهــوم الهويّة وتعريــف «من هو اليهودي؟»، فضلاً عن الإشــكالية المتعلّقــة بـ «الإحراج» الذي يمكن أن يسبّبه ذلك القانون لإسرائيل أمام العالم بسبب طابعه العنصري.[٣٧]

أقرّت الهيئة العامة للكنيست، في ٢٠ حزيران ٢٠١٦، في القراءة الثانية والثالثة، اقتراح «قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم ٤٤)»، وفيه: يحق للكنيست، بأغلبية ٩٠ عضواً، أن يقرر إقصاء أيّ من نوّابه المنتخبين.

قانون الإقصاء:

في محاولة لخط حدود المســموح والممنوع في مجال العمل السياســيّ، وربط التمثيل السياسي مع الولاء للدولة اليهودية، بالإضافة إلى إعطاء الكنيست صلاحيات شبه كاملة للبــت فــي هذا المجال، أقرّت الهيئة العامة للكنيســت، في ٢٠ حزيران ٢٠١٦، في القراءة الثانيــة والثالثة، اقتراح «قانون أســاس: الكنيســت (تعديل رقــم ٤٤)»: وقد تقدّمت لجنة القانون والدستور البرلمانية باقتراح هذا التعديل.

وينــصّ القانــون على أنه يحق للكنيســت، بأغلبية ٩٠ عضــواً، أن يقرر إقصاء أيّ من نوّابه المنتخبين؛ إذا ما رأى أن عضو الكنيست أقدم، بعد انتخابه، على عمل يندرج ضمن

ما ينصّ عليه البند (٧أ- أ) (٢) أو (٣) لـ «قانون أسـاس: الكنيسـت»[٣٨]، علماً أن البند (٧أ) من قانون الكنيست الأساسي يشتمل على ثلاث نقاط رئيسيّة:

١. «رفض وجود إسرائيل باعتبارها دولةً يهودية وديمقراطية
٢. تحريض على العنصرية
٣. تأييد كفاح مسلح ضد دولة إسرائيل؛ أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.»

كما ينص القانون، إضافة إلى ذلك، على أن مسار إقصاء عضو الكنيست يتمّ بعد أن يتوجه ٧٠ عضو كنيست إلى لجنة الكنيست، منهم ١٠ أعضاء في كتل لا توجد بينها وبين الحكومة اتفاقات ملزمة. ويتم التصويت عليه في الهيئة العامة؛ فقط إذا حصل على تأييد ٧٥٪ من أعضاء لجنة الكنيست.[٣٩]

يذكر أنه بموازاة هذا القانون، كان النائبان في الكنيسـت، إيلي كوهين (الذي أصبح لاحقـاً وزيـر الاقتصاد والصناعـة)، وميخائيل أورن، وكلاهما من حـزب «كولانو»،[٤٠] قد تقدّمـا بمشـروع قانـون مماثـل يجيز لثمانـين عضو كنيسـت إقصاء نائب مـن عضوية البرلمان. ويختلف هذا الاقتراح عن اقتراح لجنة القانون والدستور، بأنه يطلب أغلبية ٨٠ نائباً بدلاً من ٩٠ .[٤١]

تـقـدّم ليبرمان بمشروع قانون يقضي بإلغاء صلاحية المحكمة العـلـيـا فـي إبـطـال قـرار لجنة الانـتـخـابات المـركـزيـة؛ فـي حال قررت الأخيرة رفض ترشيح شخص أو قائمة بأكملها للانتخابات البرلمانية.

وفي السياق ذاته، تقدّم النائب أفيغدور ليبرمان، بالإضافة إلى ٥ أعضاء كنيست من الكتلة البرلمانية لحزبه «يسرائيل بيتنو» (إسرائيل بيتنا)، في آذار ٢٠١٦، بمشروع قانون يقضي بإلغاء صلاحية المحكمة العليا في إبطال قرار لجنة الانتخابات المركزية؛ في حال قررت الأخيرة رفض ترشيح شخص أو قائمة بأكملها للانتخابات البرلمانية.[٤٢]

إزاء ذلك، فإن مراجعة لتفسير اقتراح القانون يمكن أن يستدل منها على أن المقصود منـه اسـتهداف النواب العرب بعينهم، بالنّظر إلـى أن الغالبية العظمى من الحالات التي ألغت فيها المحكمة العليا قرارات لجنة الانتخابات المركزية بخصوص طلبات مرشّـحين، أو قوائم انتخابات برلمانية، كانت عادة لقوائم ومرشحين عرب.[٤٣]

اقتراح «قانون أساس: الكنيست (تعديل – رفض ترشيح مرشّح يتماثل مع الإرهاب)»:

ينضم إلى محاولات الإقصاء تلك ما تقدّم به أيضاً عضو الكنيسـت إليعزر شـطيرن، عن حزب «يش عتيد» (يوجد مسـتقبل)، عبر اقتراح «قانون أسـاس: الكنيست (تعديل – رفض ترشيح مرشّح يتماثل مع الإرهاب)».[٤٤] ويضاف اقتراح القانون هذا إلى محاولات تقييد التمثيل السياسي الفلسطيني.

تكمـن خطـورة هذه القوانين، ومقترحاتها التي ما زالت قيـد التداول، وحتّى تلك التي لم تتمّ المصادقة عليها، في أنها تتماشى مع محاولات الائتلاف الحالي إعطاء صلاحيات

واسـعة لأعضاء الكنيسـت ذاتهـم في هذا المجال، وتتقاطع كذلك مـع محاولات الحدّ من تدخـل المحكمـة العليا في قـرارات الحكومة، كما جـاء في إعلان وزيـرة القضاء، أيليت شاكيد، في مؤتمر نقابة المحامين، نيتها تعيين «قضاة محافظين» لا يتدخلون في قرارات الحكومة»،[٤٥] ليتلاءم ذلك مع وجهة اليمين.

قانون «مكافحة الإرهاب»

أقرّ الكنيسـت بتاريخ ١٥ حزيران من العـام الماضي قانون «مكافحة الإرهاب» نهائيّاً بالقـراءة الثانيـة والثالثة.[٤٦] هذا القانون، الذي تمّ دفعه بمبـادرة من وزارة القضاء، جاء ليسـتبدل قانون الطوارئ البريطاني القائـم منذ عام ١٩٤٥، وتنبع خطورته من التعريف الواسـع والفضفاض لعدد من المصطلحات مثـل: «منظمة إرهابية»، و «عضو في منظمة إرهابيـة»، وخاصة تعريف «التماثل مع منظمة إرهابية»، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام تجريم أي شـخص بالإرهاب، لمجرد إبداء رأي قد يفهم منه أنه يتماهى مع ما قد تعرّفه إسـرائيل علـى أنه «منظمة إرهابية»، بموجب التعريفـات الفضفاضة للقانون، خاصة أنه بالإمكان أيضاً، بحسب هذا القانون، تعريف مؤسسات خيرية على أنها منظمات إرهابية؛ إذا كانت ترتبط بعلاقة مع منظّمة تعتبرها إسرائيل «إرهابية».

وقد أثار هذا القانون تخوّفاً لدى مؤسسات حقوق الإنسان من مغبّة أن تُعرّف الحركة الإسـلامية وجمعيّـة أنصار السـجين، وغيرهما من المؤسسـات ذات الصلـة مع الحركة الإسـلامية، منظمـات إرهابية، كما يشـير مقال لمدير مؤسسـة ميزان لحقوق الانسـان، المحامي عمر خمايسي.[٤٧]

أثـار ذلـك القانون أيضاً حفيظة بعض الأوسـاط اليسـارية في إسـرائيل، وانتقد من قبـل حـزب «ميرتـس» وجمعية حقوق المواطـن، اللذين عبّرا عن تخوفهمـا من أن الطابع الفضفـاض للمصطلحـات يثير التسـاؤلات حول طريقة تفسـيرها ومن ثـمّ طريقة تنفيذ القانون بشكل فعلي.[٤٨]

قانون «الولاء في الثقافة»

اسـتمرّت سـلطة التشريع في دولة إسـرائيل بنهج اشـتراط المواطنة بالولاء لـ»الدولة اليهودية»، محاولةً من خلال سن قوانين واقتراحات قوانين أن تخطّ حدود الولاء، وتفرض قبـول يهوديـة الدولة. برز هذا النهج بشـكل كبير في اسـتمرار محـاولات التضييق على الحراك الثقافي للفلسـطينيين في إسـرائيل، واشتراط تمويل النشـاطات الثقافية بالتقيّد بالحدود السياسية التي تفرضها يهودية الدولة، كما جاء في اقتراح تعديل قانون «الولاء فـي الثقافـة» الذي تقدمت به وزيرة الثقافة، ميري ريجيف، فـي بداية عام ٢٠١٦، ويراد

منه تغيير معايير تمويل الدولة للمؤسسات الثقافية، وسحب التمويل ممن يريد «المسّ في علم الدولة، أو أحد رموزها، أو يستهتر بها، أو يحرّض على العنف والإرهاب». ويهدف القانون، بحسب الوزيرة، إلى ضمان «أن دولة إسرائيل تموّل فقط أجساماً ثقافية موالية للدولة وقوانينها».[٤٩]

أثار القانون ردود فعل غاضبة داخل الأوساط الثقافيّة والفنية، وتم التشكيك في شرعيّته، إلا أن المستشار القضائي للحكومة صادق على قانونية القانون، وطالب وزارة الثقافة والتربية باستشارة «سلطة الثقافة والفنون المهنيّة»[٥٠] قبل اتخاذ أي قرار بخصوص ميزانية أي جهة.[٥١] وعلى الرغم من معارضة وزارة المالية، وإعلان وزيرها، رئيس حزب «كولانو»، موشيه كحلون، نية حزبه التصويت ضد القانون؛ إلا أن ريجيف وصلت أخيراً إلى اتفاق معه على إقامة طاقم متعدد الوزارات، يشمل وزارة الثقافة، والمالية، والقضاء، بهدف مناقشة الموضوع وإيجاد حل يضمن عدم تجاوز المؤسسات الفنية والثقافية في إسرائيل للقانون.[٥٢]

وفي سبيل تحقيق هذا الأمر، أجرى طاقم وزارة الثقافة، في منتصف العام المنصرم، مجموعة تعديلات على الاعتبارات التي بمقتضاها يتمّ تحديد الميزانيات للمؤسسات الثقافية في إسرائيل. وبحسب الشروط المعدلّة، فقد تقرّر أن يتم تقليص ميزانية من لا يقدّم عروضاً في «المناطق النائية» (النقب، والجليل، والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧)، على أن تعطى زيادة في الميزانية لمن يعرض في تلك المناطق. وقد باشرت الوزارة في جمع معلومات حول نشاط المؤسسات في هذه المناطق في منتصف العام ذاته.[٥٣]

قانون الجمعيات

توازياً مع الحملة الإسرائيلية ضدّ المؤسسات الثقافيّة والفنّية الفلسطينية، استمرت الحكومة الحالية في استهدافها للمجتمع المدني، وفي قلب دائرة الاستهداف كانت المنظّمات الأهليّة الفلسطينية. وعلى الرغم من الانتقادات الدولية والمحلية؛ صادق الكنيست على «قانون الجمعيات بالقراءة الثانية والثالثة،[٥٤] وبمقتضاه بات لزاماً على الجمعيات التي ترد معظم مداخيلها الماليّة من دولة أجنبية التصريح بذلك في إصداراتها الرسميّة، وأصبح موظّفوها ملزمين أيضاً بالإجابة على استجوابات أعضاء الكنيست بخصوص مصادر التمويل، علماً أن ثمّة مقترحات قوانين خاصة، بالإضافة إلى مقترح قانون حكومي عملت عليه وزيرة القضاء شاكيد، دمجت في هذا القانون.[٥٥]

ومن ضمن المقترحات التي طرحت سابقاً في هذه القضية، وأدمجت لاحقاً في «قانون الجمعيّات» المعتمد، «قانون ٢٠/١٧٣٠» الذي تقدّم به عضو الكنيست روبرت إيلاطوف،

من كتلة «يسرائيل بيتينو» البرلمانية، مع أربعة من أعضاء الكنيست من الكتلة ذاتها، من ضمنهم أفيغدور ليبرمان نفسه، وقد نصّ ذلك المقترح على اعتبار العاملين في مراكز حقوقية «عملاء أجانب، في حال تلقّوا تمويلاً من جهة أو دولة أجنبية للقيام بنشاط يعزز مصالح كيان سياسي أجنبي، أو يخدم جمهوراً غير جمهور مواطني إسرائيل أو سكانها، بشكل مباشر أو غير مباشر»، وإلى جانب ذلك، نصّ اقتراح القانون على مسجّل الجمعيات حظر الجمعيّات التي تنطبق عليها تلك البنود، وفرض غرامات عالية عليها في حال لم تصرّح، بشكل واضح ودقيق، عن تفاصيل تمويلها.

قوانين تشجّع التجنيد وتجرّم الدعوة الى رفض التجنيد

بادر عضو الكنيست يوآف كيش من حزب الليكود، وزملاء له في الحزب، فضلاً عن أعضاء آخرين من أحزاب البيت اليهودي والمعسكر الصهيوني وإسرائيل بيتنا، بتقديم مشروع قانون رقم ١٥٦٣/٢٠ الذي يقضي بفرض عقوبة السجن ٥ سنوات على من يحرّض ضدّ متطوع في جيش الاحتلال.

كما قدّمت عضو الكنيست عنات باركو (الليكود)، اقتراح قانون رقم «٢٨٩٢/٢٠»، والذي ينصّ على تفضيل من خدم في الجيش للقبول في سلك خدمات الدولة.

«قانون الأذان»

في خطوة استفزازية تعبّر عن واقع العداء للفلسطيني ورموزه الدينية والعقائدية عموماً، وعن حالة الشحن الدّيني الذي ينزع إليه اليمين المهيمن في إسرائيل، تقدّم عضو الكنيست مردخاي يوجيف (البيت اليهودي) بمقترح القانون رقم «٣٥٩٠/٢٠»، تحت عنوان «قانون لمنع المكاره – ١٩٦١» (تعديل – منع الضجة من مكبرات الصوت في بيت العبادة).[٥٦] هذا المقترح، الذي لا يمكن تفسيره إلا في سياق محاولات محو العربي المسلم من الحيّز العام الإسرائيلي وإخفائه، سبقته مقترحات أخرى شبيهة، حاول أعضاء في الكنيست، ومن ضمنهم مردخاي نفسه، سنّها منذ عام ٢٠١١.

أثار هذا القانون ضجة كبيرة لدى أعضاء الكنيست وفي الشارع الفلسطيني، وخاصة بعد مصادقة اللجنة الوزارية للتشريع في تشرين الثاني ٢٠١٦ على اقتراح القانون، الذي حظي أيضاً بدعم معلن من قبل رئيس الحكومة نتنياهو، بينما وصفه رئيس القائمة المشتركة، أيمن عودة، بأنه: «ينضم إلى سلسلة قوانين عنصرية، كل هدفها إضفاء مناخ كراهية وتحريض على الجماهير العربية».[٥٧]

وعارض أعضاء كنيست من أحزاب متديّنة اقتراح القانون، بحجّة أنه يمسّ أيضاً بالكنس وبيوت العبادة اليهودية، وبعد اعتراض رئيس حزب «يهدوت هتوراه»، الوزير

يعقـوب ليتسـمان، تم تعديل القانون بنـاء على اتفاق بين ليتسـمان ورئيس الائتلاف، دافيـد بيتـان، الذي كان قد انضم إلـى اقتراح القانون. وتضمّـن التعديل إضافة بند يطبّق بموجبه القانون من السـاعة الحادية عشـر ليلاً حتى السابعة صباحاً، أي خلال الفترة التي تونّن فيها المسـاجد لصلاة الفجر، وتشـديدَ الغرامة المالية، التي قد تصل إلـى عشـرة آلاف شـيكل، علـى كلّ من يخالف ذلك. وبينما مسّ المنع بشـكل مباشـر صلاة الفجر لدى المسـلمين، فقد تم اسـتثناء صفارات السـبت (اليهودية) من صيغة مقتـرح القانون الجديد.[٥٨] ورغم الانتقادات الواسـعة، صادقت اللجنة الوزارية أخيراً، في ١٢ شباط ٢٠١٧، على مشروع القانون بصيغته الجديدة، وأقرّه الكنيست بالقراءة التمهيديّة لاحقًا في ٨ آذار ٢٠١٧.

وفـي تعبير مستمر عـن نظرة الحكومات المختلفة للفلسطيني باعـتبـاره تـهـديـداً ديـمـغـرافـيـاً، صادقت الحكومة الحاليّة أيضاً على تمديد قـانـون «المواطنة والـدخـول لإسـرائـيـل»، أو مـا بات يعرف باسم قانون «لـمّ شمل»، لسنة إضافية، حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٧.

تمديد قانون «المواطنة والدخول لإسرائيل»

وفي تعبير مستمر عن نظرة الحكومات المختلفة للفلسطيني باعتباره تهديداً ديمغرافيّاً، صادقـت الحكومـة الحاليّة أيضاً على تمديد قانون «المواطنة والدخول لإسـرائيل»، أو ما بات يعرف باسم قانون «لمّ شمل»، لسنة إضافية، حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٧ ،[٥٩] وهو قانون يجري تمديده سنويّاً منذ عام ٢٠٠٣.

٤. استهداف الأرض والمسكن

منذ بداية المشـروع الاسـتيطاني الاستعماري الصهيوني في فلسطين، كانت الأرض، كمـا في كلّ مشـاريع الاسـتعمار الأخـرى، مركّبا جوهريّاً واسـتراتيجيّاً مـن مركّبات الصراع، وظلّت هدفاً أبديّاً للآلة الاسـتعمارية الإسـرائيلية علـى جانبي الخطّ الأخضر، وإن تبدّلت وتكرّرت تكتيكات الاسـتهداف وأدواته عبر الأزمنة. ذلك بأنّ السـيطرة على الأرض، بأبعادها المادّية والجوهرانيّة، لا تحيل إلى الاستحواذ المباشر الذي ينطوي على غايات أمنيّة وتوسّـعيّة فحسـب؛ بقدر ما تحيل إلى الهيمنة المطلقة على المشهد والسكّان وأدوات الإنتاج، والتي تنطوي على أبعاد سياسيّة واجتماعيّة متجذّرة وغير مباشرة. وفي خضمّ سيرورة الصراع المستمرّة تلك، كان ملاحظاً أن السنوات الأخيرة، كما أشرنا في التقرير الاسـتراتيجي عام ٢٠١٥، شـهدت هجوماً عنيفاً ومباشراً على الأرض والمسكن الفلسـطينيين في إسـرائيل، وذلك على ضوء سياسـات حكومة اليمين المعلنة بخصوص تقليص ظاهرة «البناء غير المرخص»، وهي سياسـة تعي الجماهير الفلسطينية، وقيادتها فـي داخـل الخطّ الأخضر، أنّ الهدف من ورائها هـو تركيز أكبر عدد من العرب في أقل مسـاحة من الأرض، وترى أن من شـأنها أن تمهّد الطريق أمام مواجهات مباشـرة بين المواطنين الفلسطينيين في الداخل ودولة إسرائيل.[٦٠]

تقليص ظاهرة «البناء غير المرخص»، سياسة تهدف تركيز أكبر عدد من العرب في أقل مساحة من الأرض.

وفي هذا السياق، شهد عام ٢٠١٦ استمراراً لتجاهل الحكومة الإسرائيلية أزمةَ السكن المزمنة التي يعاني منها الفلسطينيون في الداخل، والنابعة، في الأساس، من إهمال وتمييز مؤسساتي ظلّ قائماً على مدى سنوات طويلة،[٦١] وقد واكبه مؤخّراً تصعيد ممنهج في إثارة قضية البناء غير المرخص، وخطوات هدم البيوت العربية الفلسطينية، وتدعيمها بقرارات حكومية، ومنها القرار رقم (١٥٥٩) الصادر بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠١٦ ،[٦٢] الذي يؤكد على ضرورة تعزيز تطبيق قوانين التخطيط والبناء.

يرتكز القرار (١٥٥٩) إلى تقرير «الطاقم للتعاطي مع ظاهرة البناء غير القانوني» (تقرير لجنة كمينيتس)،[٦٣] الذي قدّمه رئيس اللجنة، إيريز كمينيتس، للحكومة في كانون الثاني ٢٠١٦ .[٦٤] وفي حين يفرض قرار الحكومة على كل سلطة محليّة أن تضطلع هي بهدم البيوت غير المرخّصة، فإنه يبقيها بلا صلاحيّات للبتّ في قرارات الترخيص، ويضاف إلى ذلك، تشديد العقوبات بشكل أكبر على المخالفين، وزيادة الغرامات المفروضة عليهم «سعياً لتكثيف نجاعة إجراءات فرض القانون اقتصادياً»، كما يرد في نصّ القرار، كما يقضي بمنح مفتشي التخطيط والبناء صلاحية ضبط الآلات المستخدمة في مخالفات البناء، وممارسة القوة بصورة «معقولة» عند التعامل مع المخالفين. وفي حال عجزت اللجان المحلية والإقليمية للتخطيط والبناء عن فرض القانون؛ فإن قرار الحكومة يمكّن «الوحدة القطرية لمحاربة البناء غير المرخص» من تولّي هذه الصلاحيات، كما جاء في نص القرار الحكومي.

يفرض القرار (١٥٥٩) على كل سلطة محليّة أن تضطلع هي بهدم البيوت غير المرخّصة، في حين يبقيها بلا صلاحيّات للبتّ في قرارات الترخيص.

وبناء على توصيات اللجنة وقرار الحكومة، نشرت في نهاية حزيران مذكرة «قانون التخطيط والبناء»، والتي تضمّنت عدداً من الاقتراحات لتعديل قوانين قائمة، وتحولت لاحقاً لاقتراح قانون حكومي تحت مسمّى «اقتراح قانون التخطيط والبناء (تعديل رقم ١٠٩)».[٦٥]

أثارت توصيات اللجنة وقرار الحكومة، ولاحقاً اقتراح القانون، ردود فعل غاضبة وقلقة في أوساط الجماهير الفلسطينية، عبّرت عنه «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية»، خلال اجتماع عقدته في ٢٥ حزيران ٢٠١٦، برفضها الكلّي لهذا القرار، واعتباره «خطيراً لما يعنيه من استهداف وجودي لفلسطينيي الداخل، من خلال ما يرمي إليه من هدم لعشرات الآلاف من البيوت العربية في مختلف أنحاء البلاد، ومحاولة تحويل السلطات المحلية العربية الى أدوات لهدم البيوت تحت غطاء 'نقل صلاحيات لجان التخطيط والبناء في المناطق إلى السلطات المحلية'..». وقررت اللجنة، عقب اجتماعها، مواجهة هذه السياسة الممنهجة على الصعيدين المحلّي والدولي عبر «عدة مسارات متوازية، سياسياً وشعبياً ومهنياً وقانونياً وإعلامياً».[٦٦]

وعلى صعيد المجتمع المدني، اعترضت على تلك القرارات أيضاً عدة مؤسسات جماهيرية عربية وعربية–يهودية. فعلى سبيل المثال، حذّر مركز «إنجاز» لدعم وتطوير الحكم المحلي في السلطات المحلية العربية، من خطورة ما يحتويه القانون من تهديد للمجتمع العربي واقتصاده حاضراً ومستقبلاً. وأعلن المركز أنه يرى في تطبيق القانون خطراً جديّاً يهدد حلقة الوصل الأساسية بين الحكومة والدولة من جهة؛ وبين المجتمع العربي من جهة أخرى، على اعتبار أن تطبيقه «من شأنه أن يهدم ما تبقى من علاقة ثقة بين المواطنين ورؤساء سلطاتهم المحلية، أو أنه سيهدّد جديّاً علاقة الدولة بالرؤساء إياهم».[٦٧] ومن جانب آخر، حذّر «مركز سيكوي – الجمعية لدعم المساواة المدنية»، في نيسان من العام الماضي، من تبعات تنفيذ اقتراحات اللجنة على العلاقات بين المواطنين الفلسطينيين والدولة، وطالب بوقف هدم البيوت ومنح فرصة لاقتراح حلول بديلة تمنع مستقبلاً البناء «غير المرخص».[٦٨]

وجاء في ورقة موقف، وقّعت عليها كل من «جمعية حقوق المواطن»، و«المركز العربي للتخطيط البديل»، و«مركز ميزان»، وغيرها من المؤسسات المدنيّة،[٦٩] أن «سياسة هدم البيوت، كتلك المقترحة في قانون (كمينيتس)، ترتكز على قراءة خاطئة ومضللة. وعدا أنها تتجاهل أزمة التخطيط عديدة السنوات في المجتمع العربي، وقصورات الدولة التخطيطية، التي قادت مواطنين كثيرين إلى المخالفة؛ فإنها أيضاً لا تتماشى مع مبادئ العدالة الأساسية، وتتنافى بشكل تام مع القانون الأساس: 'كرامة الانسان وحريته'، الذي يرسّخ الحق في المأوى بصفته حقّاً دستوريّاً». وعشيّة طرح القانون على هيئة الكنيست، أطلقت «زيم – حراك شعبي»[٧٠] حملة باسم «نتصدى لقانون الاقتلاع»، موجهة نداء إلى عضوي الكنيست، أكرم حسّون وحمد عمّار، [٧١] بالتصويت ضد القرار، وأن يبذلا الجهود اللازمة لصالح حل حقيقي لأزمة الأرض والمسكن في كافة البلدات العربية الفلسطينية.[٧٢]

جرّافات الهدم لم تتأخر في تنفيذ سياسات الحكومة، وشهد النقب تصعيداً عنيفاً في إطار تطبيق هذه السياسة، تجسّد عبر هدم ٩٨٢ مبنىً خلال عام ٢٠١٥. وقد هدّمت العراقيب للمرة الـ١٠٨ على التوالي.

لكن جرّافات الهدم لم تتأخر في تنفيذ سياسات الحكومة، وشهد النقب تصعيداً عنيفاً في إطار تطبيق هذه السياسة، تجسّد عبر هدم ٩٨٢ مبنىً خلال عام ٢٠١٥ .[٧٣] وقد هدّمت العراقيب للمرة الـ١٠٨ على التوالي، وكان ذلك في بداية عام ٢٠١٧، وما زالت السلطات تطالب الأهالي بدفع مبلغ ٢ مليون شيكل مقابل مصاريف هدم العراقيب الأول عام ٢٠١٠ وحتى الهدم الثامن. علاوة على ذلك، تواصل السلطات الإسرائيلية، منذ سنوات، محاولات تحريش ما تبقى من أراضي العراقيب، وذلك على الرغم من أن هذه الأراضي تخضع لإجراءات تسجيل الملكية، ومسألة ملكيتها لم تحسم بعد. [٧٤]

وفي خطوة تصعيدية، أقدمت جرافات وآليات السلطات الإسرائيلية، بحماية قوات كبيرة من الشرطة، في ١٠ كانون الثاني، على هدم ٩ منازل في مدينة قلنسوة. وعلى

الرغم من ردود الفعل الغاضبة للجماهير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، كما سنظهر لاحقاً في هذا التقرير؛ إلا أن شيئاً لم يردع السلطات عن إرسال إخطارات هدم للعشرات من البيوت في العديد من القرى العربية الفلسطينية، ومن ضمنها الدرزية.[٧٥]

وفي تجسيد لسياسات الإحلال الإسرائيلية، داهمت قوات شرطة إسرائيلية، في ساعات مبكّرة جدّاً، قرية أم الحيران[٧٦] في النقب وجرّفت بيوتها، تمهيداً لإقامة قرية يهودية تحمل اسم «حيران» على أراضي القرية الفلسطينية. وقد تخلّل عمليّة المداهمة إطلاق النار على يعقوب أبو القيعان، أحد سكّان القرية، بينما كان مستقلّاً سيارته، مما أدى إلى استشهاده ومقتل شرطي إسرائيلي دهساً كما فصلنا سابقاً،[٧٧] علماً أن الشرطة واصلت احتجاز أبو القيعان لأيام، محاولة ابتزاز عائلته والجماهير الفلسطينية بتشييع جنازته تحت شروطها، إلى أن أجبرت المحكمة العليا الشرطة إخلاء الجثمان دون قيد أو شرط، بعد أن قدّم مركز «عدالة» التماساً باسم زوجة الشهيد وعضو الكنيست طلب أبو عرار.[٧٨]

٥. السياسات الإسرائيلية والخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي:

تتقاطع سياسات الهدم مع سياسات الدولة ضد الفلسطينيين في إسرائيل عموماً، وهو ما انعكس أيضاً في الخطة الاقتصادية التي أقرتها حكومة نتنياهو العام المنصرم، بقرار حكومي رقم (٩٢٢).[٧٩] وكنا قد أشرنا في تقريرنا السابق إلى «الخطة الخماسّية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل»، والبنود التي تشترط ربط التطور الاقتصادي بالولاء للدولة اليهودية وهدم البيوت.[٨٠]

وقد احتجّت قيادة المواطنين الفلسطينيين في الداخل على هذه الشروط، وخاصّة بعد كشف وزير المالية كحلون عن تجميد الخطة الخماسية أمام الهيئة العامة للكنيست،[٨١] بسبب إصرار نتنياهو على اشتراط تنفيذها بما وصفه «تطبيق قانون البناء»، أي تنفيذ أوامر الهدم أولاً في البلدات الفلسطينية.[٨٢]

استنكرت اللجنة القطرية تنفيذ قرارات الهدم سواء باعتبارها شرطاً لتنفيذ «الخطة الخماسية للمجتمع العربي»، أو اشتراطها ضمن ميزانيّات الإسكان كذلك، واعتبرت هذا القرار بمثابة إعلان الحكومة تراجعها عن قرارها رقم (٩٢٢). وقد وجّه مركز «عدالة» رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية، باسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، تطالبها بالامتناع عن هذا القرار، مشدّداً على أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني. وقد أكّد المركز، في رسالته تلك، على رفضه تعامل الحكومة مع هذه الميزانيات على أنها «هبات».[٨٣] تلك الرسالة وجدت صدىً داخل قاعة البرلمان أيضاً، حين نوّه النائب أيمن

عودة إليها على منبر الكنيست، مبيناً أن المواطنين العرب يدفعون ٣٦ مليار شيكل سنويّاً ضرائب لخزينة الدولة، «ما يعني أن الخطة الاقتصادية ليست منّة، وإنما هي جزء قليل جدّاً من حقوقنا.»[٨٤]

ومع تعطيل الخطّة الخماسية، يمكن القول إن الحكومة الحاليّة استمرّت في تنفيذ البنود التي تعود إليها بالفائدة، لا سيما أن الخطّة، كما جاء في بندها الخامس الذي يتطرق إلى الأمن الداخلي، تبنّت قرار وزير الأمن الداخلي أردان إعداد خطة لتوسيع عمل الشرطة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وزيادة تطبيق القانون، قبل أن تقرّ الحكومة الإسرائيلية خطّة أردان المذكورة في نيسان ٢٠١٦ بزعم «تطبيق وتعزيز الأمن الشخصي في المدن والقرى العربية في البلاد وفي مدينة القدس». وتشمل الخطة الجديدة إقامة عشرة مراكز شرطة في مختلف القرى والمدن العربية، بالإضافة إلى دعم وترميم ١٠ مراكز قائمة، وتعزيز الوحدات الميدانية، وتجنيد آلاف الشرطيين، خلال السنوات الخمس المقبلة.[٨٥]

أثارت هذه القضيّة، مجدّداً، استنكار الجماهير والقيادات الفلسطينيّة في الداخل، وأعرب رؤساء سلطات محلية عن رفضهم الخطة، معبّرين عن تشكيكهم في نوايا الشرطة منها، وخاصة على ضوء تجارب سابقة أثبتت أن الشرطة ليست محلّ ثقة لدى الجماهير الفلسطينية. وإزاء ذلك، أطلقت الفعاليّات المحلّية ومؤسسات المجتمع المدني حملات للتوعية وإثارة الرأي العام تجاه الخطّة وأهدافها، منها، على سبيل المثال، الندوة التي نظّمتها اللجنة الشعبية في كفر كنا ومجموعة شباب «كفر كنا لغد أفضل» تحت عنوان «خطط الدولة تجاه الجماهير العربية ومراكز الشرطة الإسرائيلية في القرى والمدن العربية»، وقد توّجت الندوة بتوقيع عدد كبير من الشخصيات على «ميثاق الكرامة والشرف» لرفض إقامة مركز الشرطة في البلدة.[٨٦]

مع تعطيل الخطّة الخماسية، استمرّت الحكومة في تنفيذ البنود التي تعود إليها بالفائدة، لا سيما في مجال توسيع عمل الشرطة في الوسط الفلسطيني في الداخل.

وعلى الرغم من أن تفاصيل تنفيذ الخطة، بشقها الذي يصبّ في صالح الجماهير العربية، ما زالت قيد البحث والتخطيط، إلا أن ثمّة من يشكّك في الفائدة التي يمكن أن تحقّقها للجماهير الفلسطينية في الداخل.[٨٧] وقد أثار التأخير في تنفيذها استياء القيادات العربية، كما عبّر عنه النائب عبد الله أبو معروف عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في خطابه أمام هيئة الكنيست حول ميزانية الدولة لعامي ٢٠١٧–٢٠١٨.[٨٨]

٦. المشهد الفلسطيني الداخلي

يتناول هذا الجزء من التقرير التحديات الداخلية التي تواجه الفلسطينيين في إسرائيل، ويتوقف عند طرق وأساليب تعامل النخبة الفلسطينية، وخاصة القيادة في الداخل، مع هذه التحديات، لا سيما أن الهجمة الإسرائيلية الممنهجة على الفلسطينيين داخلها،

واكبتها تحديات إضافية، انعكست في زيادة الفقر والعنف، مع احتداد حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي.

- **الفقر:**

نسب مشاركة النساء العربيات في سوق العمل تصل إلى ٢٧٪؛ مقابل ٧٦٪ للنساء الإسرائيليات.

يعاني المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من تمييز عنصري مستمر في جميع مجالات الحياة، الأمر الذي يعني تدنّي مكانته الاقتصادية بشكل جدّي ومستمر. وتنبع تلك المكانة الاقتصادية المتدنّية بالأساس من قلة فرص العمل المتساوية مع المجتمع الإسرائيلي، والبنى التحتية متدنيّة المستوى، والمعيقات أمام الدخول إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهوما يؤدي إلى انخراط محدود، وبنسب منخفضة، في السوق. تظهر هذه الفجوة، بشكل خاص، لدى قراءة نسب مشاركة النساء، التي تصل إلى٢٧٪؛ مقابل ٧٦٪ للنساء الإسرائيليات. كما تؤثر المهن والوظائف التي ينخرط فيها الفلسطينيون عادةً على مستواهم الاقتصادي، إذ يندرج القطاع الفلسطيني من السكان في فروع عمل تقع في أدني سلّم الأجور، وذلك مع الأخذ في الحسبان أيضاً ضعف سوق العمل المستقل.

يشكّل تدهور البنى التحتية في المراكز والبلدات الفلسطينية في الداخل عاملاً جديّاً في استمرار تفشّي الفقر لدى الفلسطينيين، الذين يعيش غالبيّتهم في تجمعات سكنية مدنيّة ذات بنىً تحتية غير متطورة، ووضع اقتصادي اجتماعي متدنٍّ، وهو ما تنمّ عنه نسبة العائلات العربية الفقيرة قياساً بمجمل العائلات في إسرائيل؛ إذ تزيد بنسبة ٢.٥٪ عن نسبتها في المجتمع عامّة.[٨٩]

يشير تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني لسنة ٢٠١٥ إلى ارتفاع نسبة الفقر بين العائلات الإسرائيلية عموماً، رغم انخفاضها لدى فئات الأطفال والمسنّين تحديداً. لكن في المقابل، أصبح الفقراء أشد فقراً من سنوات سابقة، كما تظهر نتائج التقرير، وكانت النسبة الأكبر، من بين العائلات، من نصيب العائلات العربية، والتي ارتفعت من ٥٢٪ عام ٢٠١٤؛ إلى ٦١٪ في عام ٢٠١٥، بينما ارتفعت نسبة الفقر لدى الفلسطينيين في إسرائيل عموماً من ٥٢.٦٪ عام ٢٠١٤؛ إلى٥٣.٣٪ عام ٢٠١٥. وكان الانخفاض في مدخول العائلات، وخاصة لدى من يعمل أربابها لحسابهم الخاص، السبب المركزي لهذا الانخفاض.[٩٠]

ارتفعت نسبة الفقر لدى الفلسطينيين في إسرائيل عموماً من ٥٢.٦٪ عام ٢٠١٤؛ إلى٥٣.٣٪ عام ٢٠١٥.

- **تفشي ظاهرة العنف داخل المجتمع الفلسطيني:**

يشّكل تفشي ظاهرة العنف تحدّياً كبيراً للفلسطينيين في إسرائيل، وخاصة على ضوء زيادة نسبة الجريمة في أوساطهم. وفي هذا الإطار، تشير معطيات الشرطة

لعام ٢٠١٥ إلى ارتفاع مقلق في نسبة العرب المتورّطين في الجريمة، وقد جاء على لسان القائد العام للشرطة، روني الشيخ، أثناء حديثه في لجنة الداخلية والبيئة بمناسبة «يوم الشرطة»، في حزيران ٢٠١٦، أن نسبة المتورطين في الجريمة من العرب أعلى بكثير من نسبتهم في المجتمع، وأضاف: «في حين تصل نسبة العرب في المجتمع الإسرائيلي إلى ٢١٪؛ فإن نسبتهم من المدانين في جرائم القتل تصل إلى ٥٩٪، وإلى ٢٧٪ من جنح التجارة بالمخدرات، ٣٢٪ من جنح السرقة، و٤٧٪ من جريمة السطو المسلّح، و٥٥٪ من جرائم محاولات القتل.

نسبة المتورطين في الجريمة من العرب أعلى بكثير من نسبتهم في المجتمع.

وتشير معطيات «مركز أمان – المركز العربي للمجتمع الآمن»[٩١] إلى أن عدد ضحايا القتل في المجتمع الفلسطيني لعام ٢٠١٦ وصل إلى ٦٤ ضحية؛ ٥٤ منهم ذكور، و١٠ نساء، بينما وصل عدد الضحايا لعام ٢٠١٧، لغاية تاريخ ٢٢ كانون الثاني تحديداً، إلى ستة رجال. علماً أن عدد ضحايا القتل، منذ عام ٢٠٠٠، بلغ ١١٨٠ ضحية (لا يدخل في هذه الإحصائيات ضحايا عنف الشرطة اللذين وصلوا إلى ٥٤ ضحية).

تتعزز هذه المعطيات في تقرير تقدمت به النائبة حنين زعبي إلى المستشار القضائي للحكومة، بعنوان: «الجريمة في المجتمع العربي: تقصير الشرطة»، وجاء فيه أنه إلى جانب الزيادة في عدد ضحايا القتل؛ هناك زيادة مستمرّة في عمليات محاولات القتل، وقد وصل عدد حالات استعمال السلاح الحي في جرائم داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بين عامي ٢٠١١–٢٠١٢، إلى ٩٠ ألف حالة، ووصل عدد السلاح «غير القانوني» في إسرائيل إلى ٤٠٠ ألف قطعة سلاح، ٨٠٪ منها موجود داخل المجتمع العربي.[٩٢]

لاقى هذا الموضوع اهتماماً جماهيرياً واسعاً، لما فيه من تهديد اجتماعي جماعي وفردي. وتعدّدت الآراء التي تفسّر أسباب هذه الظاهرة؛ فرجال الدين، مثلاً، رأوا فيها نتيجة لـ«الابتعاد عن الدين»، والتربويون اعتبروا أن انعدام الأطر التربوية كان سبباً رئيسيّاً في زيادة العنف بين طلاب المدارس، أما الأكاديميون الفلسطينيون، وتحديداً من بحثوا تفشّي هذه الظاهرة، فقد عزوها إلى عدّة أسباب مجتمعة، منها عدم ضبطها من قبل الهيئات والمؤسسات التي لا تضطلع بدورها، وخاصة الشرطة، كما جاء في تقرير النائبة زعبي، ومن جملة الأسباب أيضاً «العنف الإقليمي» المنتشر دون رقابة على شبكات التواصل، كلّ ذلك يضاف إلى الواقع السياسي المشحون في ظلّ حكومة يمينية متطرفة، والواقع الاقتصادي الصعب، الذي تعزّزه سياساتها، كما يرى الباحث الأكاديمي خالد أبو عصبة.[٩٣]

وصل عدد ضحايا القتل في المجتمع الفلسطيني لعام ٢٠١٦ إلى ٦٤ ضحية؛ ٥٤ منهم ذكور، و١٠ نساء

وفـي مقابل ذلك، شـهدت القـرى والمدن العربيـة العديد من التظاهـرات والفعاليات الاحتجاجيـة التـي حمّلت، جميعها، الشـرطة مسـؤولية تفشـي الجريمة، وانتشـار السلاح، وغياب الأمن الشخصي في البلدات العربية، لا سيّما وأنها المسؤولة الأولى عـن توفير الأمـان وعنصر الـردع لمجابهة الجنـاة، وانتهاجها سياسـة تمييزية في محاربة مظاهر الجريمة والعنف، وتقاعسها عن الكشف عن المجرمين.[٩٤]

وإلى جانب هذه الاحتجاجات، استمرّت الجمعيات النسوية في عملها ضد **قضايا قتل النساء**، محمّلة المسؤولية عن استمرار هذه الظاهرة لمؤسسات الدولة، وتقاعسها في مواجهتها، بالإضافة إلى تحميل المجتمع المسـؤولية أيضاً في اسـتمرارها. وبادرت مؤسسـات نسـوية، بالتزامن مـع اليوم العالمـي لمناهضة العنف ضد النسـاء، إلى إيصال رسالة إلى المفتش العام للشرطة، مطالبة إياه بوقف تقصير الشرطة في مثل هذه القضايا.[٩٥]

- **التوتر الداخلي:**

شهد العام المنصرم نقاشات حادة حول عدة قضايا اجتماعية وسياسية تهم المجتمع الفلسـطيني في الداخل. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين الاجتماعي والسياسي؛ لترابطهما بشكل وثيق في الحالة الفلسطينية، فضلاً عن أن الأفراد أصحاب الشأن هم نشـطاء سياسـيون واجتماعيـون في الوقت ذاته؛ يتطرّق هـذا الجزء من التقرير إلى الانقسـامات الاجتماعيـة، بينما يتطرّق الجزء التالي، المتعلّق بالأداء السياسـي للفلسطينيين في الداخل، إلى التوترات ذات الطابع السياسي.

شهد العام المنصرم نقاشات داخلية حادة حول عدة قضايا اجتماعية وسياسية تهم المجتمع الفلسطيني في الداخل.

بـرزت الخلافـات في الأسـاس بين الحركة الإسـلامية، وبين النشـطاء من الأحزاب «العلمانية»، ونشـطاء آخرين من غير الإسـلاميين غير المنتمين حزبيّاً. وتميّزت معظم السـجالات بكونها متعلقة بالسـلوك الاجتماعي، وكيف يتم التعبير عنه، لا سـيما في المجال الفني، والقضايا المتعلقة بالنساء ومكانة المرأة.

كانت أبرز هذه القضايا تتعلق بإيقاف المدّرس والناشـط علي مواسـي عن العمل مـن قبـل بلدية باقة الغربية، إثر عرضه فيلم «عمر»، للمخرج هاني أبو أسـعد، في مدرسـة في البلـدة، بادعاء أن الفيلم يحمل مشـاهد «تخدش الحيـاء العام». وقد تعـرّض مواسـي، بعد عـرض الفيلم، إلى تهجم جسـدي داخل المدرسـة من قبل أشـخاص متشـددين في القرية. وأثارت هذه القضية الرأي العام الفلسطيني في الداخل، وتراوحت المواقف إزاءها بين الشـجب لقرار البلدية، كما جاء في موقف «الحـزب الشـيوعي» و«الجبهة الديمقراطية للسـلام والمسـاواة» و«حـزب التجمع

الوطني الديموقراطي»، ولجان الأولياء القطرية، ونشـطاء وناشـطات من المجتمع المدنـي؛ وبـين التأييد للقرار، وهو ما عبّرت عنه اللجنة الشـعبية فـي باقة الغربية وجهـات أخـرى. يذكر أن البلدية قـررت لاحقاً إلغاء قرار الفصـل، التزاماً بحكم محكمة العمل التي التمس إليها مواسي إثر فصله.[٩٦]

تكـرر هذا المشـهد في العديد مـن المواقف ذات الصلة بالفـنّ والثقافة، تمثّل آخرها بالهجوم العنيف على مخرجة فيلم «بر بحر»، ووصل الأمر حدّ إرسال بلدية أم الفحم مذكـرة إلـى مجلـس المراقبة على الأفلام فـي وزارة التربية والرياضـة، مطالبة إياه بالعمل الفوري لإيقاف عرض الفيلم، بادعاء أنه يمس بمشـاعر العرب والمسلمين في البلاد عامة، وسكان مدينة أم الفحم على وجه الخصوص.[٩٧]

كما احتد النقاش في قضية أخرى تتعلق بمكانة النساء، في أعقاب نشر إعلان سبق إحياء الذكرى الستين لمجزرة كفر قاسم، ظهرت فيه صورة فتاة محجبة وإلى جانبها عبارة تقول: «عزيزتي المشـاركة في المسـيرة، احذري التبرّج». تزامن هذا الملصق، أيضاً، مع حادثة أخرى كرّر فيها عضو الكنيست عبد الحكيم مفيد يحيى، عن الحركة الإسـلامية في القائمة المشـتركة، مقولة أنه لا يعتبر صوت المرأة عورة؛ إلا إذا بدأت «تتغنوج» في أغانيها، وجاء هذا في مؤتمر حول المكانة القانونية للمجتمع العربي في إسرائيل، حاول فيه الأخير أن ينفي تصريحاً سابقاً نُسب إليه القول فيه بأن «صوت المرأة عورة». وقد أثار هذا التعليق ضجّة واسـعة في المؤتمر، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، بين مؤيد ومعارض.[٩٨]

ومـرة أخـرى احتدّ النقـاش على شـبكة التواصـل الاجتماعي، وخارجهـا، تبعاً لتراشـق وقع بين قيادي في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وناشطة سابقة في الحزب على صفحات موقع «فيسبوك»، استعمل فيه سكرتير الحزب الشيوعي في حيفا أسـاليب التهديد والتصرف غير اللائق في سـياق نقاش سياسـي يتعلق بالموقـف مـن الحـرب في سـورية. وفي إثر هـذا التصرف، قـرّرت هيئات الحزب والجبهـة إقصاء القيادي مـن كل وظائفه الحزبية، وتحويل الموضوع للفحص أمام لجنة المراقبة الحزبية.[٩٩]

لا يمكـن اعتبـار سـياق هـذه الحادثة السياسـي اسـتثنائياً ، وعلى الرغـم من أن قضية الحرب في سـورية والمواقف منها لم تحتلّ عناوين علنية في النقاش الداخلي الفلسـطيني فـي إسـرائيل، إلا أنهـا بقيت أحد العوامـل المؤثّرة علـى العلاقات بين الفلسـطينيين عموماً، وبين الأحزاب والنشـطاء على وجه الخصوص، وإن كانت في باطن القضايا وليس ظاهرها.

٧. السلوك السياسي للجماهير الفلسطينية في الداخل

على الرغم من صورة الوضع المقلقة أعلاه، إلا أن الجماهير الفلسطينية في الداخل ما زالت، ولو بنسب وأعداد أقل، تتفاعل مع الأحداث الوطنية المختلفة، مؤكدة، في نشاطاتها المختلفة، على انتمائها الفلسطيني رغم التوترات الداخلية، وعلى وعيها باستهداف السلطات لوجودها ولهويتها الفلسطينية.

انعكس ذلك في إحياء الذكرى الأربعين ليوم الأرض في ٣٠ آذار ٢٠١٦، والذي تزامن مع هجمة شرسة على الأرض والمسكن الفلسطينيين. وفي الأربعينية لهذه الذكرى، أقرت لجنة المتابعة العليا سلسلة نشاطات وفعاليات سياسية، من ضمنها الإضراب الشامل في المدن والقرى الفلسطينية، ومسيرتان مركزيتان؛ الأولى في عرابة البطوف، والثانية في قرية أم الحيران التي هجّرت وهدّمت بيوتها لاحقاً في بداية عام ٢٠١٧ .[١٠٠]

كما شملت الفعاليات زيارات لذوي الشهداء من قبل وفود تضم الأطر والحركات والأحزاب المحلية في البطوف، والتوجّه بعدها إلى النصب التذكارية للشهداء. وانطلقت مسيرات جماهيرية من سخنين وعرابة ودير حنا، التحمت في ساحة المهرجان الشعبي في عرابة الذي وفد إليه الآلاف من الفلسطينيين في الداخل. إضافة إلى العديد من المسيرات والفعاليات المحليّة الأخرى إحياءً للذكرى.

على الرغم من أن قضية الحرب في سورية والمواقف منها لم تحتلّ عناوين علنية في النقاش، إلا أنها بقيت أحد العوامل المؤثّرة.

ووسط هذا الزخم الشعبي، كتبت عشرات المقالات التي تحتفي بالحدث، وأصدرت أبحاث جديدة تتناول قضية يوم الأرض، بينما أعيد نشر أخرى، وكلّها أكّدت على أن الأرض كانت، وما زالت، تشكّل حلقة الصراع الأولى بين إسرائيل والشعب الفلسطيني.[١٠١]

وانعكس ذلك أيضاً في إحياء الذكرى الـ١٦ لهبّة القدس والأقصى (هبّة أكتوبر) في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٦، وفي يومها عقدت لجنة المتابعة يوماً دراسيّاً حول تداعيات هبة القدس، وسبل مواجهة أحداثها، في محاولة منها لتقييم المرحلة من وجهات نظر متعددة، بهدف وضع آفاق جديدة لمواجهة التحديات الراهنة.[١٠٢] وترافق ذلك مع النشاطات التقليدية التي تتكرر في مثل هذا اليوم من كل عام؛ كزيارة أضرحة الشهداء، وإقامة مهرجان خطابي رئيسي، استضافته مدينة سخنين. وكما حصل في سنوات سابقة، فقد استمر جيل الشباب في المشاركة في مثل هذه المسيرات، وإن كان بأعداد أقل.[١٠٣]

وتكرّرت هذه النشاطات، بطريقة مشابهة، في إحياء ذكرى مجزرة كفر قاسم الـ٦٠، والتي وقعت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، وقتل فيها ٤٩ شهيداً برصاص الجيش الإسرائيلي. وقوبلت الفعاليّة الرئيسية التي نُظّمت في هذه الذكرى بمشاركة الآلاف من الفلسطينيين في مهرجان تحت عنوان «لن ننسى، لن نغفر، لن نسامح»،»[١٠٤] علماً أن هذا

المهرجان كان واحداً من ضمن سلسلة فعاليات أخرى نُظّمت في ذلك اليوم، ودعت إليها «اللجنة الشعبية لإحياء الذكرى الـ٦٠ لمجزرة كفر قاسم» التي شكلت المظلة العليا لكل ما يتعلّق بالذكرى.

وفي محاولة لنقل التاريخ الفلسطيني والانتماء الفلسطيني إلى الأجيال القادمة، دعا رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، ورئيسة المجلس التربوي العربي، مدراء المدارس العربية وأعضاء الهيئات التدريسية إلى تخصيص ساعتين دراسيتين، وتنظيم فعاليات ونشاطات ثقافية وتربوية في المدارس، من أجل تعريف الطلاب على تفاصيل المجزرة، ومحاولات السلطات التكتّم عليها. وقد أعدّت اللجنة مادة إرشادية للمعلمين والمعلّمات، وروابط لأفلام توثيقية حول المجزرة، ورزمة من الفعاليات الصفّيّة لإحياء الذكرى.[١٠٥] وعطفاً على ذلك، بادرت وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة إلى نشر مقالات حول المجزرة، ونقل شهادات لجرحى نجوا منها، بالإضافة إلى صور وتغطية واسعة للنشاطات.[١٠٦]

وعلى الرغم من استمرار الفلسطينيين داخل إسرائيل في إحياء ذكرى هذه الأحداث الفارقة في تاريخهم، ومحاولة نقلها إلى الأجيال الشابة، وعلى الرغم أيضاً من مشاركة الآلاف في المسيرات؛ إلا أن هناك مؤشرات على أن هذه الفعاليات تشهد مشاركة أقل في كل عام. وقد عبّر أهالي شهداء «هبة القدس والأقصى» عن خيبة أملهم من التفاعل الجماهيري مع ذكرى استشهاد ذويهم، وعن شعورهم بأن المشاركة باتت تأخذ طابعاً أقلّ هيبة وأقل عدداً من سنة إلى أخرى.[١٠٧]

وعطفاً على ما سبق، أشار العديد من النشطاء والناشطات إلى وجود مشاركة أقل في النشاطات السياسية، وأجمعوا أن العزوف عن المشاركة يعود في الأساس إلى التكرار وعدم تجديد الأدوات النضالية. وطالبوا القيادة بإعادة النظر في آليات النضال وإحياء الذكرى، واستخلاص العبر من عدم المشاركة.[١٠٨]

وقد أكد استطلاع للرأي، أجراه مركز «مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية»، ضرورة إعادة النظر في الآليات الاحتجاجية، ففي حين أولى ٦٥٪ من المستطلعين أهمية «كبيرة»، أو «كبيرة جدّاً»، لإحياء ذكرى يوم الأرض، فإنه لم يكن هناك إجماع حول الطريقة الأنسب لإحيائها، وهو ما أظهرته آراء المستطلَعين، الذين صرّح ١٦٪ منهم أن الطريقة الأنسب لإحياء هذه الذكرى هي المسيرات، بينما أيّد ١٨٪ الإضراب العام، وأجاب ٢٩٪ من المستطلعة آراؤهم بتأييد المسيرات والإضراب معاً، وصرّح الـ٢١٪ الباقون أنّهم لا يعرفون ما هي الطريقة الأنسب لإحياء الذكرى.[١٠٩]

٨. السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية في الداخل:

تابعت القيادة الفلسطينية في الداخل محاولاتها الجديّة لتطوير أدوات عملها السياسي، واستمرّت في نهج **تدويل قضايا الفلسطينيين**، وتجسّد هذا الأمر عبر توجّه معظم أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة، ورئيس لجنة المتابعة، إلى المحافل الدولية لعرض قضايا الفلسطينيين في إسرائيل على الصعيد العالمي.

وفي سياق ذلك، أجرى وفد من القائمة المشتركة، يضم النائبين أيمن عودة ومسعود غنايم، جولة لقاءات دبلوماسية ورسمية في العاصمة الألمانية برلين، وعقد الوفد سلسلة لقاءات شخصية وجماعية، من ضمنها لقاءات مع العشرات من نواب البرلمان الألماني.[١١٠] وكذلك فعلت النائبة حنين زعبي حينما عرضت قضايا الأرض والمسكن في لقاءات عديدة لها مع سياسيين وبرلمانيين ووسائل إعلام بريطانية.[١١١]

وإلى جانب ذلك، التقى نواب من القائمة المشتركة، ورئيسُ لجنة المتابعة، ٢٨ سفيراً أوروبيّاً، بالإضافة إلى سفير الاتحاد الاوروبي، وتسلّم السفراء مذكرة خاصة، أعدّتها لجنة المتابعة لمناسبة اليوم العالمي لدعم حقوق العرب الفلسطينيين في إسرائيل،[١١٢] وفي سياق ذلك، تناول اللقاء «عرض سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها حكومات إسرائيل المتعاقبة، كما تمّ تخصيص جزء كبير من النقاش لقضايا الأرض والمسكن والتخطيط والبناء، بالإضافة إلى سياسات الهدم التي تنفّذها الحكومة مؤخراً في البلدات العربية»، كما حصل في أم الحيران وقلنسوة.[١١٣]

توافد المئات من الفلسطينيين في الداخل، في الرابع من شباط، إلى المركز الجماهيري في مدينة قلنسوة للمشاركة في المهرجان القطري، ضد سياسة التمييز والقهر.

ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية نظّمت للسنة الثانية «يوم الدعم العالمي لحقوق الجماهير الفلسطينية العربية»، والذي يهدف، بحسب بيان رئيس لجنة المتابعة، محمد بركة، إلى «تسليط الضوء عينيّاً على قضايا المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بوصفها تنساق ضمن قضايا شعبنا الفلسطيني، بغرض نسف مزاعم إسرائيل بأنها «نظام ديمقراطي»، فجماهيرنا وإن كانت تحظى بحق التمثيل، إلا أنها تواجه، في الوقت نفسه، سياسة الإقصاء عن الحيز السياسي العام، وشرعيّة التأثير على القرار.[١١٤]

وأحييت نشاطات هذا العام، التي استمرّت على مدار أكثر من أسبوع، في عدة دول في العالم، من بينها العاصمة المصرية القاهرة، حيث أحيتها سفارة فلسطين ضمن معرض الكتاب الدولي في القاهرة «دعماً لحقوق فلسطيني الداخل». ذلك أيضاً ما شهدته العديد من عواصم العالم، ومنها المنامة وأثينا، إلى جانب نشاطات في مدينة رام الله، عبر إحياء نشاطات ترمي إلى دعم حقوق الفلسطينيين في الداخل.[١١٥]

أمّا على الصعيد الداخلي، فقد توافد المئات من الفلسطينيين في الداخل، في الرابع من شباط، إلى المركز الجماهيري في مدينة قلنسوة للمشاركة في المهرجان القطري، الذي شكّل صرخة أخرى ضد سياسة التمييز والقهر الممارسة يوميّاً من قبل حكومة إسرائيل بحقّ الفلسطينيين، وقد شدّد رئيس لجنة المتابعة، في تلك المناسبة، على أهمية التفاعل مع الخطوات الشعبية ممثّلةً بالتظاهرات والإضرابات.[١١٦]

وعلى الرغم من أهمية تدويل قضايا الفلسطينيين في الداخل، إلا أن نشاطات هذا اليوم في الداخل بقيت باهتة، ولم تحظَ بالتفاعل اللازم، وقد لاقى التنظيم والتحضير لها نقداً وتشكيكاً حول ضرورته ونجاعته، خاصة على ضوء التفتت السياسي والاجتماعي الداخلي. كما حذّر البعض من أن إحياء يوم عالمي خاص بالفلسطينيين في الداخل يعزز من تجزئة القضية الفلسطينية، ويساهم في إضعافها عالميّاً.[١١٧]

وبمعزل عن ذلك، برزت محاولة **لترسيخ طابع مهني لعمل القائمة المشتركة**، ومساعٍ للاستفادة من خبراء في المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى خبراتٍ أكاديمية، وخاصة في مجال «الخطة الخماسّية لتطوير المجتمع العربي»، وذلك من خلال تنسيق عملها مع عمل رؤساء السلطات المحلية. انعكس هذا في وجود عمل مشترك لتخطيط وتنفيذ ومتابعة هذه الخطة أمام المؤسسات الحكومية، وتفعيل طواقم مهنيّة في مختلف القضايا.[١١٨]

انعكس هذا النمط من العمل المهني أيضاً في تعامل القيادة القطرية مع تفشّي ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني، إذ عقدت لجنة المتابعة، ولجنة مكافحة العنف المنبثقة عنها، عدّة اجتماعات حول الموضوع لتباحث أسباب الجريمة وطرق التعامل معها.[١١٩] وشارك في هذه الاجتماعات ممثّلون عن القائمة المشتركة، ونشطاء سياسيون واجتماعيون، بالإضافة إلى رئيس لجنة المتابعة. كما استفادت اللجنة من خبرة مهنيين في الموضوع، وعقدت في حزيران المنصرم، مؤتمراً في كلية القاسمي، تناولت فيه هذه الظاهرة وسبل مواجهتها.[١٢٠] وبرز هذا الطابع المهنيّ أيضاً في التقرير الذي تقدّمت به النائبة حنين زعبي، إلى المستشار القضائي للحكومة، بخصوص تقصير الشرطة في التعامل مع العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني، إذ استند التقرير إلى دراسات أكاديمية وإحصائيات رسميّة، وإلى اجتماعات عقدتها النائبة زعبي مع مختصين ومختصات في المجال.[١٢١]

كما برز أيضاً **التنسيق بين الهيئات القيادية المختلفة** في العديد من القضايا، وخاصة تلك المتعلقة بإحياء المناسبات الوطنية، بالإضافة إلى حضوره أيضاً خلال الهجمة العنيفة على الوجود الفلسطيني، كما حصل في الهجمة الأخيرة على المسكن والأرض. انعكس

ذلك الأمر من خلال العمل الوحدوي بين القائمة المشتركة ولجنة المتابعة ورؤساء السلطات المحلية، التي حاولت، بمجهود مشترك، إنجاح الإضرابات وأيام الحداد، فضلاً عن الدعوة إلى الالتفاف الجماهيري حول تظاهرات الأرض والمسكن التي عمّت البلاد، ومشاركة الآلاف في تظاهرة النقب، وفي جنازة أبو القيعان بعد استشهاده في أم الحيران.[١٢٢] كما انعكس التنسيق المشترك أيضاً في محاولات القيادة الفلسطينية الجديّة لإيجاد حل لمأزق السكن، وإيقاف شبح تهديد الهدم لمئات البيوت العربية، إذ اجتمع وفد من القائمة المشتركة مع المستشار القضائي للحكومة ونوابه، وطرح أمامهم قضايا الأرض والمسكن والعنصرية المتفشية في المجتمع الإسرائيلي، قبل أن ينتهي اللقاء إلى رفض المستشار القضائي اقتراح القائمة المشتركة بوقف أوامر الهدم، مع ادّعائه، في المقابل، أن هدم البيوت «غير المرخصة سيكون بالأولوية المتدنية».[١٢٣]

كما حاولت القيادة المشتركة استخدام القانون بما يتناسب مع طموح الفلسطينيين السياسي، ففي تحدٍّ واضح للسياسة الإسرائيلية، بادرت القائمة المشتركة، في تشرين الثاني ٢٠١٦، إلى اقتراح قانون أساسي بعنوان «الأقلية العربية القومية» (٢٠/١٥٩١)،[١٢٤] والذي نص على الاعتراف بفلسطينيي الداخل أقلية قومية لها حقوق جماعية. ويهدف القانون إلى انتزاع اعتراف رسمي بالأقليّة العربية عبر قانون أساس دستوري، وذلك بوصفها أقلية قومية لها حقوق ينص عليها القانون الدولي. وصوّت لصالح القانون أعضاء القائمة المشتركة وأعضاء حزب «ميرتس»، وعارضته باقي كتل الكنيست من معارضة وائتلاف.[١٢٥]

في تحدٍّ واضح للسياسة الإسرائيلية، بادرت القائمة المشتركة، في تشرين الثاني ٢٠١٦، إلى اقتراح قانون أساسي بعنوان «الأقلية العربية القومية» (٢٠/١٥٩١)، والذي نص على الاعتراف بفلسطينيي الداخل أقلية قومية لها حقوق جماعية.

وفي محاولة من القيادات لتجديد أدواتها النضالية، دعت لجنة المتابعة إلى تنظيم «قافلة سيارات» تتجه إلى الكنيست في القدس، في إطار المعركة من أجل الأرض والمنزل، مطالبة بإقالة وزير الأمن الداخلي. وقد لاقت هذه الدعوة انسجاماً جماهيريّاً واسعاً، إذ شاركت فيها ٢٥٠–٣٠٠ سيارة، انطلقت بعضها من قلنسوة في المثلث، والأخرى من النقب، والتقت عند اللطرون، لتتجه إلى القدس. واستمرّت القافلة قرابة خمس ساعات، وخلقت أزمة مرورية في شارع ٦ «عابر إسرائيل»، وهو أحد الشوارع المركزية في إسرائيل، وشارع رقم ١ المركزي المؤدي إلى القدس.[١٢٦]

- **تحديات أمام عمل القيادة الفلسطينية في الداخل:**

وبالرغم من محاولات القيادة الجادّة في تغيير وملاءمة الأداء السياسي مع هذه المرحلة الصعبة؛ إلا أنه ما زال أمامها العديد من التحدّيات، وخاصّة المتعلق منها بالشراكة في القائمة المشتركة، والتي أشرنا إليها في التقرير السابق، وهي تتمثّل،

غالباً، في الاختلافات والخلافات السياسية والاجتماعية والشخصية والحزبية بين التيارات السياسية المختلفة، وتتصدر من حين إلى آخر المشهد السياسي الفلسطيني الداخلي، كما تعيق، في بعض الأحيان، عمل القائمة.

وقد ظهر العام الماضي تحدياً عائق إضافي يتعلّق بتجنب البتّ في قضايا قد تبدو للوهلة الأولى شكليّة، من قبيل البتّ في التساؤلات حول المرجعية السياسية التي تحكم القائمة المشتركة، وكيف يكون التعامل مع قضايا خلافية بين الأحزاب المختلفة؟، وهل تصريحات وتصرفات عضو من أعضاء القائمة يمثّل جميع أعضائها؟ وكيف على القائمة المشتركة أن تتصرف في حالات التصريحات والتصرفات النابعة من الخلافات السياسية بين الأحزاب؟ وهل بالضرورة يمثل رئيس القائمة المشتركة جميع الجماهير العربية؟ لا سيما أن منصب رئيس القائمة لم يكن على أساس الانتخاب المباشر، بل على أساس الاعتبارات المتعلّقة بحجم كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

حاول بعض رؤساء السلطات المحلية العرب البروز بوصفهم خيارات بديلة لـ«تطرف» أعضاء الكنيست العرب، في محاولة لنزع الثقة عن نواب المشتركة.

شكّل غياب هذه القضايا عن طاولة المفاوضات والبحث حين تشكلت القائمة المشتركة، تحدياً إضافياً لعمل القائمة في العامين المنصرمين. برز هذا في عدة مواقف، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بالتجمع الوطني الديمقراطي. فمن ناحية؛ وجدت القائمة المشتركة نفسها أمام تحدّيات فُرضت عليها، كما في قضية زيارة نواب التجمع لعوائل الشهداء في القدس، وفي التهمة الموجه للنائب غطاس بخصوص نقل هواتف للأسرى. ومن ناحية أخرى؛ اعتبر عدد من السياسيين والنشطاء بعض المواقف والتصريحات لرئيس القائمة المشتركة، في أكثر من مناسبة، «غير ممثّلة» للجماهير الفلسطينية، ولعلّ أبرزها تصريحاته خلال مقابلة تلفزيونية مع القناة الثانية، في أعقاب اعتقال النائب باسل غطّاس،[١٢٧] وأيضاً توجّههُ إلى رئيس المعارضة هرتسوغ بطلب إلقاء كلمة في مهرجان إحياء الذكرى السنوية لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق، إسحق رابين.[١٢٨]

مقابل هذه التحديات، وعلى ضوء الهجمة الشرسة على القائمة المشتركة، حاول بعض **رؤساء السلطات المحلية العرب** البروز بوصفهم خيارات بديلة لـ«تطرف» أعضاء الكنيست العرب، في محاولة لنزع الثقة عن نواب المشتركة. وقد وجدوا آذاناً صاغية لدى بعض السياسيين الإسرائيليين، وترويجاً في وسائل الإعلام الإسرائيلية. ولعلّ أكثر من برز في هذا الإطار، بشكل خاص، هو رئيس بلدية الناصرة، علي سلام، من خلال تهجمه على أعضاء القائمة المشتركة، متّهماً إياهم بـ«التطرف» وعدم التعامل مع القضايا اليومية للفلسطينيين. وحظي تهجّمه هذا بتغطية

إعلامية إسـرائيلية واسـعة،[١٢٩] وحظي أيضاً بتشـجيع من وزيرة الثقافة، ميري ريغيـف، التـي أعلنـت، بعد جلسـة عمل في بلديـة الناصرة في تشـرين الثاني ٢٠١٦، أنها ترى في الناصرة «رمزاً للوسـط العربي»، وأنها «تقدّر» علي سـلام وترى فيه «رجل سلام حقيقيّاً».[١٣٠] وتكرر التوجه ذاته لدى رؤساء سلطات محلية آخريـن، وتجلّى ذلك عندما توافد بعضهم لتقديم العزاء لعائلة شـمعون بيريس، وعبّروا عن عدم تأييدهم لخطوة مقاطعة النواب العرب جنازته، وأن هذه الخطوة كانت «خطوة فردية لا تمثلهم».[١٣١]

لكـنّ هـذه الظاهرة، ولـو أنها ما زالت غير بارزة وهامشـية، تصبح أكثر خطورة على ضوء الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي، والتي تمنح قوة معينة للسلطات المحلية، وفـي الوقـت ذاته، تحاول تدجين رؤسـاء السـلطات المحلية من خلال بنـود في الخطة نفسها، كما في بند زيادة الميزانية للسلطات الداعمة للخدمة المدنية، وفي اقتراح قانون «كيمينس»، الذي قد يحوّل السلطات المحلية إلى أداة هدم في يد السلطات الإسرائيلية. تجتمـع هذه التحديات المحلية لتكتسـب خطورة أكبر على ضوء المشـهد السياسـي والاجتماعـي والإقليمـي والعالمـي، حيث التردّي السياسـي والاجتماعـي في العالم العربـي، وتراجـع القضية الفلسـطينية إلـى هامش الاهتمـام، عربيّـاً وعالميّاً. كما تتزامـن مـع صعود اليمين في أكثر من موقع فـي العالم، ومع انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، والتوافق، الحالي، بينه وبين الحكومة اليمينية في إسرائيل، وبالأخص بنيامين نتنياهو.

بـرز الاسـتـهـداف الإسـرائـيـلـي الممنهج للمجتمع الفلسطيني، خلال العام الماضي، بشكل خاص، فـي تكثيف التحريض، وقوننة العنصرية، ومشاريع هندسة حدود العمل السياسي الفلسطيني المسموح في الدولة اليهودية.

اجتماع هذا العوامل يجعل من الاسـتفراد بالفلسـطينيين في الداخل أكثر سـهولة، ويضـع القيـادة الفلسـطينية أمام تحـدٍّ كبير، ما يجعـل من وحدتهـا الحالية أهمية قصوى، ويتطلّب، بنظرنا، مجهوداً إضافيّاً للحفاظ عليها.

إجمال

تناول هذا الفصل من التقرير الاسـتراتيجي أبرز الأحداث على سـاحة الفلسـطينيين فـي إسـرائيل، وتحديداً خلال عام ٢٠١٦. وركز بشـكل خاص، علـى تصاعد العنصرية والتحريض تجاه المجتمع الفلسطيني وقادته، كما توقف عند أهم التحديات الداخلية التي قد تضع العقبات في طريق تحصينه لمواجهة هذه السياسات والتصدّي لها.

الاسـتهداف الإسرائيلي الممنهج للمجتمع الفلسـطيني، شعباً وقيادة، برز خلال العام الماضي، بشكل خاص، في تكثيف التحريض، وقوننة العنصرية، ومشاريع هندسة حدود العمل السياسي الفلسطيني المسموح في الدولة اليهودية.

واستناداً إلى ما ورد في التقرير، فقد بات ملاحظاً أنه كما تحاول إسرائيل فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ فهي تعتزم، بالتوازي مع ذلك، تحجيم «المواطنة» الفلسطينية في الداخل بالشكل الذي يناسب نمطها الخاص من «الديمقراطية»، وبالشكل الذي لا يمثّل خطراً على يهودية الدولة. كلّ ذلك يشكّل تحدّياً مضاعفاً للتيارات السياسية المختلفة، ويفرض عليها ضرورة التفكير ليس فقط في كيفية التعامل عملياً مع موجة العنصرية والتحريض المتفشية في إسرائيل؛ وإنما أيضاً مع ما يتعلّق بموضوع المواطنة ومضمونها، فضلاً عن مستقبل علاقتها مع النظام في إسرائيل.

على صعيد المشهد الداخلي، شهد هذا العام تعميقاً للفقر وارتفاعاً في نسبة العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، وزيادة في حدّة التنافر الداخلي، وهو ما يضاعف التحديات. كما رصد التقرير محاولات جديّة لدى القيادة الفلسطينية داخل إسرائيل للتعامل مع المرحلة الراهنة بوسائل وآليات مختلفة، من خلال توحيد الصفوف، وتحسين الأداء السياسي، والتجديد في الأدوات النضالية. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد توقف التقرير عند التحديات الداخلية التي ما زالت تعيق عمل القيادة الفلسطينية، والتي تضعف من قدرة المجتمع الفلسطيني في الداخل على مواجهة الأوضاع الراهنة بشكل متين.

الهوامش

١ موقع الجزيرة، «إسرائيل تفرض الإقامة الجبرية على كمال الخطيب»، ٢٠١٦/٨/٩، متوفّر على الرابط التالي: https://goo.gl/WJb4Fa (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٢ موقع إشراقة، «الشيخ كمال خطيب: إرادتنا أقوى من جبروتكم»، ٢٠١٦/١٠/٧، على الرابط: http://ishraqa.co.il/28914 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٣ موقع الجزيرة، «الاحتلال يفرج عن الشيخ رائد صلاح»، ٢٠١٧/١/١٧، على الرابط: https://goo.gl/3uUnQK. (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١/٢٠).

٤ موقع عرب ٤٨، «إبقاء العزل الانفرادي على الشيخ رائد صلاح»، ٢٠١٧/١١/٢٢، على الرابط: https://goo.gl/6904ab (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥ وكالة قدس برس، «الاحتلال يعيد التحقيق مع الشيخ رائد صلاح في قضايا جديدة»، ٢٠١٧/١/٤، على الرابط: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=27134 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١/٢٠).

٦ موقع Walla، «أعضاء الكنيست التقوا مع عائلات مخرّبين؛ نتنياهو: وجودهم غير لائق بالكنيست»، ٢٠١٦/٢/٤، على الرابط: http://news.walla.co.il/item/2932109 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٧ ربيع سواعد، «الجليل: تنديد بابعاد نواب التجمع ومطالبة بتحرير الجثامين»، ٢٠١٦/٢/١١، موقع عرب ٤٨، على الرابط: https://goo.gl/RgWF5H، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٨ عوفرا أيدلمان، «نتنياهو يهاجم التجمع والجبهة لاحقا لبيانات بخصوص حزب الله: هل فقدتم صوابكم؟»، موقع هآرتس، ٢٠١٦/٣/٧، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2875555 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٩ يونتان ليس، «نتنياهو: زعبي تخطّت كل حد، تحدّثت مع المستشار القضائي للحكومي لبحث إبعادها»، موقع هآرتس، ٢٠١٦/٦/٢٩،على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2991958 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

١٠ تل شيلو، «نتنياهو: نفحص إمكانية إقالة زعبي؛ ليبرمان: «الجيش سيحارب الإرهابيات في الكنيست»»، موقع Walla، ٢٠١٦/٦/٣٠، على الرابط: http://news.walla.co.il/item/2974808 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠) (بالعبرية).

١١ موقع رام الله الإخباري، «نواب القائمة المشتركة: لهذه الأسباب رفضنا حضور جنازة شمعون بيريس»، ٢٠١٦/٩/٣٠، على الرابط: https://goo.gl/wli8hp (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

١٢ يونتان ليس، وحايم ليفنسون، «ليبرمان ونتنياهو يسعون في مبادرة لمقاطعة ائتلافية ضد أعضاء القائمة المشتركة»، ٢٠١٦/١٠/٩، موقع هآرتس، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3091222، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

١٣ تل شيلو، «صدام بين أردان وعودة حول زيارة برغوثي بالسجن «عبور الخط الأحمر»»، ٢٠١٦/١٠/٧، موقع Walla، على الرابط: http://news.walla.co.il/item/3003588 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٥).

١٤ ينيف كوبوبيتش، «أحداث أم الحيران: بدل التهدئة أردان يهاجم عودة»»، موقع هآرتس، ٢٠١٧/١/١٨، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.3402987 (آخر مشاهدة: ٢٠١١/٢/٢).

١٥ موقع عرب ٤٨، «اعتقال رئيس حزب التجمع وقياديين ونشطاء بارزين»، ٢٠١٦/٩/١٨،على الرابط: https://goo.gl/HCa3ta (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

١٦ موقع عرب ٤٨، «المشتركة تدين قرار إبعاد النائب غطاس عن الكنيست»، ٢٠١٧/١/٢،على الرابط: https://goo.gl/qBi4F3 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).

١٧ موقع عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، «مركز «عدالة» للمستشار القضائي للحكومة: قرارك بتقديم لائحة اتهام ضد النائب غطاس قبل جلسة استماعك لادّعاءاته هو غير قانوني»، ٢٠١٧/١/١٥، على الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/8994، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).

١٨ زئيف كام، «نتنياهو يدعم مبادرة لإبعاد النائب غطاس «أوقّع»»، ٢٠١٦/١٢/١٩، موقع nrg، على الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/852/634.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

١٩ عكيفا نوبيك، «الوزير أردان للمستشار القضائي للحكومة: يجب التحقيق مع عضو الكنيست حنين زعبي بتهمة التحريض»، ٢٠١٦/١٢/٢٥، على موقع nana ١٠، على الرابط:http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=١٢٢٤٨٨٩ (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٧).

٢٠ موقع الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، «مركزية الناصرة تناقش قرار تخفيض ثلث محكومية سعيد نفاع»، ٢٠١٦/٧/١٤، على الرابط: http://www.aljabha.org/index.asp?i=101088 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٢١ اليا تسور ليفي، إيتامار إيخنر، وآخرون، «نتنياهو بتقدير الوضع: نحن أمام إرهاب إشعال نيران»، ٢٠١٦/١١/٢٤، موقع Ynet، على الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4883954,00.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٣).

٢٢ موقع هآرتس، «وزير الأمن الداخلي: يجب هدم بيوت مشعلي الحرائق على خلفية قومية»، ٢٠١٦/١١/٢٦، على الرابط http://www.haaretz.co.il/news/local/LIVE-1.3134291/703978194 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٣).

٢٣ موقع nrg، «انتفاضة النار: ٢٠٥٦ محاولة إشعال نار خلال نصف سنة في القدس»، ٢٠١٦/١١/٢٤، على الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/848/680.html، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٣).

٢٤ للاستزادة، انظر/ي خلود مصالحة (٢٠١٦)، «نيران التحريض تنتشر إلى العالم الافتراضي الإسرائيلي»، إعلام – المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث. على الرابط https://goo.gl/8ek2sS (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٠).

٢٥ يوسي مزراحي، «موجة الحرائق: ماذا تبقى من إشعال الحرائق بشكل متعمد»، ٢٠١٦/١٢/٣، موقع mako، على الرابط: http://www.mako.co.il/news-israel/local-q4_2016/Article-cfc65cbd306c851004.htm (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).

٢٦ موقع بانيت، «ردود فعل صاخبة وغاضبة إثر هدم البيوت في مدينة قلنسوة»، ٢٠١٧/١/١٠، على الرابط: http://www.panet.co.il/article/1607475 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).

٢٧ موقع الجزيرة، «نتنياهو يتهم النواب العرب بالتحريض على العنف»، ٢٠١٧/١/١٩، على الرابط: https://goo.gl/Nvur1r (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).

٢٨ موقع رئيس القائمة المشتركة – أيمن عودة، «النائب عودة خلال مشاركته مظاهرة قلنسوة: لن نقبل بتدفيعنا ثمن اختلاسات نتنياهو»، ٢٠١٧/١/١٣، على الرابط: https://goo.gl/yXUjiM (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).

٢٩ مركز بيرل كتتلسون، «تقرير الكراهية»، ٢٠١٦/٨/٧، على الرابط: https://goo.gl/y5WvOL (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

٣٠ وهو مركز مدني فلسطيني مهني للإعلام الاجتماعي، متخصص في بناء وإدارة الحملات الإعلامية المدنية المؤثرة وتدريب كوادر مهنية في مجال الاعلام التسويقي الاجتماعي السياسي. للاستفاضة، يرجى مراجعة موقع المركز على الرابط http://www.7amleh.org/ar (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢٣).

٣١ موقع مركز «حملة – المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي»، «حملة ينشر مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية لعام ٢٠١٦»، ٢٠١٧/٢/٧، على الرابط: http://www.7amleh.org/ar/article/108 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢٣).

٣٢ موقع عرب ٤٨، «شابان من الطيبة: الشرطة اعتدت علينا دون سبب»، ٢٠١٦/٨/٥، على الرابط: http://www.arab48.com/article_print/1190631 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٥).

٣٣ غادة أبو أسعد، «النقب: النيابة تعلن إغلاق ملف أبو دعابس»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/١٢/٤، على الرابط: https://goo.gl/JPWlm2، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).

٣٤ موقع عرب ٤٨، «غداً وقفة احتجاجية ضد الاعتقال الإداري لشاب من كابول»، ٢٠١٧/١/٢٦، على الرابط: https://goo.gl/3CX-mcE (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣)

٣٥ موقع عرب ٤٨، «التحقيق مع مديري مدرستين بسبب مظاهرة دعم لام الحيران»، ٢٠١٧/١/٢٩، على الرابط: https://goo.gl/h1Kvgt ، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٥).

٣٦ موقع الكنيست ، «اقتراح قانون ٣٢٥٧/٢٠، اقتراح قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، على الرابط: https://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

٣٧ للاستزادة، انظر/ي: همّت زعبي، «الفلسطينيون في إسرائيل»، تحرير هنيدة غانم، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥، رام الله: مدار. برهوم جرايسي، ٢٠١٦، «الكنيست الـ٢٠ – سجّل القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع: الدورة الصيفية ٢٠١٥– الدورة الشتوية ٢٠١٦»، رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ودائرة المفاوضات.

٣٨ موقع الكنيست، «لاحقاً للفوضى وبدون نقاش: الإقرار النهائي لقانون الإقصاء»، ٢٠١٦/٧/٢٠، على الرابط: http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press200716-0oi8.aspx (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٣١).

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ موقع الكنيست، «اقتراح قانون رقم ٢٨٨١/٢٠ اقتراح قانون – أساس: الكنيست (تعديل–اقصاء عضو كنيست)»، على الرابط: https://www.knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1&find_mk=928 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٣١).

٤١ برهوم جرايسي، ٢٠١٦ (مصدر سابق).

٤٢ موقع الكنيست، «اقتراح قانون ٢٧٦٧/٢٠: اقتراح قانون أساس: الكنيست (تعديل – إلغاء صلاحية محكمة العدل العليا في التدخل في قرارات لجنة الانتخابات المركزية في شأن المصادقة أو الغاء ترشح مرشّح أو قائمة للكنيست)»، على الرابط: http://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).

٤٣ برهوم جرايسي، ٢٠١٦ (مصدر سابق).

٤٤ موقع الكنيست، «اقتراح قانون رقم ٢٧٨٢/٢٠»،على الرابط: https://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).

٤٥ جلي جينات، «رسالة شكيد: أنا أقرر كيف يكون شكل محكمة العدل العليا»، موقع walla، ٢٠١٦/٤/٥، على الرابط http://news.walla.co.il/item/2949830 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).

٤٦ موقع الكنيست، «قانون مكافحة الإرهاب، ٢٠١٦»، على الرابط: http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawSecondary.aspx?lawitemid=568876 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٢).

٤٧ عمر خمايسي، «قانون مكافحة الإرهاب ٢٠١٦، أم قانون الاصضهاد والإرهاب؟»، ٢٠١٦/٦/١٦، موقع مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، على الرابط: http://www.meezaan.org/?mod=articles&ID=428، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٩).

٤٨ تل شيلو، «فقط بالترهيب ننتصر: الكنيست تصادق على قانون الارهاب»، ٢٠١٦/٦/١٥، موقع WALLA، على الرابط: http://news.walla.co.il/item/2970430، (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٢/٢٢).

٤٩ موقع Ynet ، «القانون الجديد لريجيف: لا ولاء – لا ميزانية للفن»، ٢٠١٦/١/٢٦، على الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4757888,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٠ سلطة الثقافة والفن هي جسم حكومي أقيم عام ٢٠٠٤، بحكم قانون «الثقافة والفن– ٢٠٠٢»، ووظيفتها تقديم مشورة لحكومة إسرائيل ووزارة الثقافة والرياضة في مجالات الثقافة والفن. لهذه السلطة تأثير كبير كونها تقدم المشورة للوزير/ة في موضوع دعم الثقافة والفن، ودعم شخصي للفنانين/ات. يمكن الاستزادة حولها من خلال موقع وزارة الثقافة والرياضة على الرابط: https://www.gov.il/he/departments/units/israeli_arts_council، (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٢٤).

٥١ موقع Ynet، «نشر أول: المستشار القضائي للحكومة يصادق على قانون الولاء لميري ريجيف»، ٢٠١٦/٢/٢٤، على الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4770342,00.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٢ موقع القناة السابعة، «كحلون ضد قانون «الولاء بالثقافة»»، ٢٠١٦/٣/٦، على الرابط: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/317555 (آخر مشاهدة/ ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٣ مايا ناحوم شاحر، «وزارة الثقافة تغيّر قوانين اللعبة: تريدون تمويلاً؟ وقعوا على استمارة ولاء»، ٢٠١٦/٦/١٤، موقع كالكاليست، على الرابط: http://www.calcalist.co.il/consumer/articles/0,7340,L-3690555,00.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٤ يونتان ليس، «الكنيست يصادق على قانون الجمعيات في القراءة الثالثة بعد نقاش ماراثوني»، ٢٠١٦/٧/١٢، موقع هآرتس، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3004149 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

٥٥ موقع الكنيست، «المصادقة النهائية على قانون شفافية الجمعيات»، ٢٠١٦/٦/١٢، على الرابط: http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press120716.aspx (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).

٥٦ موقع الكنيست، «اقتراح قانون «منع الأذى» (تعديل – منع الضجة من مكبرات الصوت في أماكن العبادة)»، على الرابط: http:// knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣).

٥٧ يونتان ليس، «اللجنة الوزارية للتشريع تصادق على قانون ضد استعمال مكبرات الصوت في المساجد»، ٢٠١٦/١١/١٣، موقع هارتس، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3120724 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/٢/٢)

٥٨ يونتان ليس، «قانون المؤذن للتصويت مرة أخرى»، ٢٠١٧/٢/٢، موقع هآرتس، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.3618159 (٢٠١٧/٢/٢).

٥٩ موقع مكتب رئيس الحكومة، «قانون المواطنة والدخول لإسرائيل (أمر الساعة)، ٢٠٠٣ – تمديد». على الرابط: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1420.aspx (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٦٠ للاستزادة، يرجى مراجعة استطلاع المجتمع الفلسطيني في ما يخص «يوم الأرض»: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٦/٣/٢٩، على الرابط: https://goo.gl/SEpzWT (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).

٦١ للاستفاضة حول معطيات وتفاصيل سياسة التمييز الإسرائيلية يرجى مراجعة موقع «المركز العربي للتخطيط البديل»، وورقة موقف «قانون كمينيس– اقتراح قانون التخطيط والبناء (التعديل ١٠٩)، ٢٠١٦» على الرابط: http://www.ac-ap.org/?mod=cat&ID=5 ((آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢) ٢٠١٧/٢/١).

٦٢ موقع مكتب رئيس الحكومة، «قرار حكومي رقم ١٥٥٩: تعزيز تطبيق قوانين التخطيط والبناء»، ٢٠١٦/٦/١٩، على الرابط: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1559.aspx (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).

٦٣ عيّن المستشار القضائي للحكومة في تاريخ ٢٠١٥/٢/١٠، بالتنسيق مع وزير الداخلية، لجنة بموضوع «البناء غير المرخّص» برئاسة نائب المستشار القضائي للحكومة، إيريز كيمينس. وهدفها مسح للوضع القائم بخصوص ظاهرة البناء غير المرخص، وطرق التعامل معها.

٦٤ رابط لتوصيات اللجنة متوفر في قرار الحكومة ١٥٥٩ (المصدر السابق).

٦٥ موقع الكنيست، «نص اقتراح قانون التخطيط والبناء ٢٠١٦ (التعديل رقم ١٠٩)»، على الرابط: http://knesset.gov.il/Laws/Data/BillGoverment/1074/1074.pdf (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/٢/٢).

٦٦ موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، «في اجتماع استثنائي موسع وبمبادرة اللجنة القطرية: إقرار سلسلة إجراءات احتجاجية تصعيدية لمواجهة سياسة هدم البيوت العربية»، ٢٠١٦/٦/٣٠، على الرابط: http://www.aljabha.org/?i=100854 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٦٧ موقع عرب ٤٨، «إنجاز يحذّر من خطورة قرار الحكومة تعزيز هدم المنازل»، ٢٠١٦/٦/٢٢، على الرابط: https://goo.gl/q8qfz5 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٦٨ مركز سيكوي، «موقف جمعية سيكوي من تلخيص تقرير «اللجنة للتعامل مع ظاهرة البناء غير المرخص»»، على الرابط: http://www.sikkuy.org.il/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٦٩

٧٠ «ززيم» هي منظمة حملات هدفها التغيير السياسي والاجتماعي. منظمة محلية، تعمل بها الناشطات والناشطون سويّة للتأثير على جدول الأعمال العام في إسرائيل. للاستزادة يمكن مراجعة صفحة «ززيم» العربية على الرابط: https://www.zazim.org.il/ar/home-ar، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧١ عضوا كنيسـت من الدروز في أحزاب الائتلاف؛ عضو الكنيسـت أكرم حسـون عن حزب كلنا، وعضو الكنيست حمد عمّار عن حزب «إسرائيل بيتنا».

٧٢ حملة «ززيم»، «نتصدى لقانون الاقتلاع»، على الرابط: http://act.zazim.org.il/letter/kemnetz_ar/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٣ للاستزادة حول الهدم في النقب في السنوات الأخيرة، يرجى مراجعة تقرير «تطبيق القانون يساهم في تأزم الضائقة: سياسة هدم البيـوت فـي المجتمـع البدوي فـي النقب»، اصدار منتدى التعايش السـلمي في النقب من أجل المسـاواة المدنية، ١٣,٦,٢٠١٦ على صفحة المنتدى، على الرابط https://goo.gl/DU9WA0 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٤ موقع عرب ٤٨، «النقب: اقتحام العراقيب وحدها للمرة ١٠٨»، ٢٠١٧/١/١٢ على الرابط: https://goo.gl/UzrXSC (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٥ موقع بكرا، «مظاهرة حاشدة في المغار: «سياسة الهدم لن تمر»، ٢٠١٧/١/٢٤، على الصفحة http://bokra.net/Article-1359768 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٦ للاسـتزادة حـول تفاصيل قضية قرية أم الحيران يمكن مراجعة موقع «عدالـة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية»، على الرابط: http://us4.campaign-archive2.com/?u=4c0bb759968fd1dcd47869809&id=f829ba069a&e=fb2af5d0f5 (آخر مشـاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٧ موقـع عـرب ٤٨، «أم الحيـران: شـهيد وهـدم ٨ منـازل»، ٢٠١٧/١/٨، علـى الرابـط: https://goo.gl/xKz35u (آخر مشـاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٨ مركز عدالة، «التماس لتسليم جثمان المرحوم يعقوب أبو القيعان»، ٢٠١٧/١/٢٠، على الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/9006 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٧٩ موقع مكتب رئيس الحكومة، «قرار حكومي رقم ٩٢٢»، ٢٠١٥/١٢/٣٠، على الرابط: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/des922.aspx، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٠ للاستزادة يمكن مراجعة همّت زعبي، ٢٠١٦. مصدر سبق ذكره.

٨١ موقع الحزب الشـيوعي الإسـرائيلي، «وزير المالية: نتنياهو يعطّل تمرير ٢.٥ مليار شـيكل للتجمعات العربية»، ٢٠١٦/٦/١٤، على الرابط: http://maki.org.il/שר-האוצר-נתניהו-מעכב-העברת-2-5-מיליארד-שק/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٢ موقـع عرب ٤٨، «الخطة الخماسـية... العصـا قبل الجزرة»، ٢٠١٦/٦/١٠، على الرابط: https://goo.gl/MF9jzo (آخر مشـاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٣ موقع عدالة، «الحكومة الإسرائيلية: هدم البيوت شرطا لميزانيات الإسكان في البلدات العربية»، ٢٠١٦/٦/٢٠، على الرابط: https://www.adalah.org/ar/content/view/8837 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٤ موقـع رئيـس القائمة المشـتركة – أيمن عودة، «النائب عودة يكشـف أن المواطنـين العرب يدفعون ٣٦ مليار سـنويّاً لخزينة الدولة»، ٢٠١٦/٨/١٠، على الرابط: https://goo.gl/WK0sO3 ، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٥ موقع رئيس الحكومة، «قرار حكومي رقم ١٤٠٢»، ٢٠١٦/٤/١٠، على الرابط: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1402.aspx (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٦ روى حلاق، «كفر كنا توقع «ميثاق الكرامة والشرف» رفضا لمركز الشرطة»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٧/١/١٤، على الرابط: https://goo.gl/0QbAA6 ((آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٧ المركز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيلية (مدار)، تحقيق الإذاعة الإسـرائيلية: ««الخطة الاقتصادية لدعم العرب» لا تضيف شيئاً»، ٢٠١٦/٢/٢، على الرابط: https://goo.gl/XCPbcB، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٨ موقع بانيت، »النائب أبو معروف: الميزانية لا تبشّر بأي أمل للوسط العربي«، ٢٠١٦/١٢/٢٥، على الرابط: http://www.panet.co.il/article/1587981 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٨٩ أفرايم ليفي، ٢٠١٦، «المجتمع العربي الفلسطيني في دولة إسرائيل: حان الوقت لتغيير استراتيجي في مسارات المساواة والاندماج»، تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي ومركز «تامي شتينمتس» لدراسات السلام.

٩٠ للاستزادة يرجى مراجعة تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية، ٢٠١٥. التأمين الوطني، كانون الأول ٢٠١٦ ،على الرابط: https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2015.pdf (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩١ لمزيـد مـن المعلومـات والاحصائيـات حول ضحايا جرائم القتل منذ عـام ٢٠١٢، يرجى مراجعة صفحة «معطيـات» على موقع مركز أمـان – المركز العربي للمجتمع الأمن ٢٢,١,٢٠١٧ على الرابط http://aman-center.org/category/%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٢ حنين زعبي، ٢٠١٧، «العنف في المجتمع العربي: تقصير في معالجة الشرطة»، تقرير قدمته النائبة حنين زعبي عن القائمة المشتركة للمستشار القضائي للحكومة.

٩٣ عامر عسـال، «آفة العنف في المجتمع العربي: أسـباب، وآليات المعالجة من المسـؤول؟ وما دور الأئمة والمدارس والقيادات؟»، موقع القبس، ٢٠١٦/٥/٧، على الرابط: https://goo.gl/cglpA1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٤ موقـع عـرب ٤٨، «الناصرة: مظاهـرة وحدوية ضد العنف والجريمـة»، ٢٠١٦/٩/٣، على الرابـط: https://goo.gl/ImJS4o. (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٥ موقع القدس، «وقفة غضب بالناصرة تنديداً بجرائم قتل النساء في الداخل»، ٢٠١٦/١١/٢٦، على الرابط: http://www.alquds.com/articles/1480141586539234700/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٦ عمـر دلاشـة، «عاصفـة في باقة الغربية بعـد عرض فيلم «عمر» لطلاب احدى المـدارس بالمدينـة»، ٢٠١٦/٢/٢٣، موقع بانيت، على الرابط: http://www.panet.co.il/article/1208339 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٧ موقـع الصنـارة، «بلديـة أم الفحم تدعو لمقاطعة فيلم بر وبحر: فيلم هابط لا يرتقي لادنى مقومات النزاهة وقول الحقيقة... طاقم الفلم يرد»، ٢٠١٧/١/٢٨، على الرابط: https://goo.gl/wFcYq2 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٨ موقع القدس العربي، «صوت المرأة عورة أم ثورة...جدل يشغل فلسطينيي الداخل: بسبب إعلانٍ مجهول سبق إحياء الذكرى الستين لمجزرة كفر قاسم»، ٢٠١٦/١١/١، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=622431 . (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

٩٩ موقع «يا عيني»، «رجا زعاترة: أعترف أنني قد أخطأت بحق نفسي حين انجررت للاستفزاز في هذه المحادثة. وأعتذر عن هذا الخطأ، وعن الإساءة غير المعتمدة»، ٢٠١٦/١٢/١٧، على الرابط: https://goo.gl/nDCySf (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٠ موقع العرب، «تقرير arabTV حول مهرجان ذكرى يوم الأرض الـ٤٠ في سخنين وعرابة» ٢٠١٦/٣/٣١، على الرابط: http://www.alarab.com/Article/739277 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠١ للاستفاضة حول الفعاليات السياسية في الذكرى الأربعين ليوم الأرض، يمكن مراجعة: موقع عرب ٤٨، «أربعينية يوم الأرض/ ملف خاص»، ٢٠١٦/٣/٢٨، على الرابط: https://goo.gl/e55zZQ (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٢ ضياء حاج يحيى، «كفر قاسم: تداعيات هبة القدس وسبل مواجهتها في يوم دراسي»، ٢٠١٦/١٠/٢٢، موقع عرب ٤٨، على الرابط: https://goo.gl/3BbkUz (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٣ نضال وتد وناهد درباس، «إطلاق فعاليات ذكرى هبة القدس والأقصى في الداخل الفلسطيني»، ٢٠١٦/١٠/١، موقع العربي الجديد، على الرابط: https://goo.gl/rLZDZh (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٤ ضياء حاج يحيى، «كفر قاسم: الآلاف يشاركون في مهرجان ذكرى المجزرة الـ ٦٠»، ٢٠١٦/١٠/٢٩، موقع عرب ٤٨، على الرابط: https://goo.gl/NgZspc (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٥ موقه الجبهة، «دعوة المدارس لإحياء الذكرى الـ٦٠ لمجزرة كفر قاسم الرهيبة»، ٢٠١٦/١٠/٢٣، على الرابط: http://www.aljabha.org/?i=103149، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٦ انظر/ي على سبيل المثال: ملف خاص حول المجزرة في موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/١٠/١٩، على الرابط: https://goo.gl/7juNYl (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣).

وعصام مخول، «مجزرة كفر قاسـم ليسـت خللاً في السياسـة وانما السياسـة بعينها»، ٢٠١٦/١٠/٢٩، موقع الجبهة، على الرابط: http://www.aljabha.org/index.asp?i=103276، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٧ ريهام يوسف عثاملة، «هبة أكتوبر: أهالي الشهداء غير راضين وسلّام يتهم القيادة»، ٢٠١٦/١٠/١، موقع بكرا، على الرابط: http://www.bokra.net/Article-1351145 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٨ رامي حيدر، «ما بعد يوم الأرض: عزوف الشباب عن الممارسات الوطنية»، ٢٠١٦/٤/٤، موقع عرب ٤٨، على الرابط: https://goo.gl/5Smu0G (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٠٩ موقع مدى الكرمل، «نتائج استطلاع المجتمع العربي الفلسطيني بما يخص «يوم الأرض»»، ٢٠١٦/٣/٢٩، على الرابط: https://goo.gl/gxE1l0 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١٠ موقع رئيس القائمة المشـتركة، «وفد القائمة المشـتركة برئاسـة النائبين عودة وغنايم في جولة رسـمية إلى برلين»، ٢٠١٦/١٠/١٩، رئيس القائمة المشتركة ٢٠١٦, ١٠, ١٩. على الرابط https://goo.gl/4LYJz3 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١١ موقع عرب ٤٨، «زعبي في البرلمان البريطاني: فلسطينيو الداخل ليسوا شأناً إسرائيلياً داخلياً»، ٢٠١٧/١/٣٠، على الرابط: https://goo.gl/U7MyBa (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١٢ للاطلاع على نسخة من المذكرة يرجى مراجعة موقع لجنة المتابعة على الرابط https://goo.gl/V67mj2، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١٣ موقع عرب ٤٨، «المتابعة والمشتركة يلتقون ٢٨ سفيراً أوروبياً»، ٢٠١٧/١/٢٦، على الرابط https://goo.gl/CJqg0L (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢) ٥.٢.٢٠١٧

١١٤ موقع لجنة المتابعة، «المتابعة تبدأ بالاسـتعدادات لإحياء اليوم العالمي لدعم لحقوق جماهيرنا العربية»، ٢٠١٦/١٢/١٠، على الرابط: https://goo.gl/XRi8om، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١٥ موقع بكرا، «السفارة الفلسطينية في رومانيا تحيي اليوم العالمي لدعم حقوق جماهيرنا العربية»، ٢٠١٧/٢/١٤، على الرابط: http://bokra.net/Article-1361242 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١٦ منى عرموش، «قلنسوة: المئات في مهرجان الدعم العالمي لحقوق الجماهير العربية»، ٢٠١٧/٢/٥، موقع العرب، على الرابط: http://www.alarab.com/Article/792102، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١١٧ نمر سلطاني، «حول التهافت الى العالمية مرة أخرى»، ٢٠١٦/١/٣١، موقع عرب ٤٨، على الرابط: https://goo.gl/Tn8biH، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢) ٢٤.٢.٢٠١٧

١١٨ موقع عرب ٤٨، «القطرية والمشتركة تفعلان الطواقم المهنية في مختلف القضايا»، ٢٠١٦/٨/٨، على الرابط: https://goo.gl/fKyvtp (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢) ٥.٢.٢١٠٧

١١٩ موقع الجبهة، «لجنة المتابعة مكافحة العنف تعقد جلسة تمهيدية للمؤتمر العام لبحث الظاهرة»، ٢٠١٦/٢/٢٢ على الرابط: http://www.aljabha.org/?i=98076، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٠ موقع بكرا، «اختتام مؤتمر إطلاق مشروع مكافحة العنف المجتمعي»، ٢٠١٦/٦/٤، على الرابط: http://www.bokra.net/Article-1340532 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢١ مصدر سبق ذكره.

١٢٢ حسين العبرة، «الآلاف في جنازة الشهيد يعقوب أبو القيعان في النقب»، ٢٠١٧/١/٢٤، موقع بانيت، على الرابط: http://www.panet.co.il/article/1622584 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٣ موقع العرب، «المستشار القضائي للحكومة مندلبليت يرفض اقتراح المشتركة بوقف أوامر الهدم»، ٢٠١٧/٢/٢٠، على الرابط: http://www.alarab.com/Print/794520 - (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٤ موقع الكنيست، ٢٠١٧/٢/٢٤، على الرابط: http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx-t=lawsuggestionssearch&lawitemid=565337? (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٥ وديع عواودة، «فلسطينيو الداخل يطالبون إسرائيل بالاعتراف بهم كأقلية قومية»، ٢٠١٦/١١/١١، القدس العربي، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=628238 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٦ خطاب نصار، «مظاهرة حاشدة أمام مقر الكنيست تطالب بإقالة أردان وتحرر جثمان الشهيد يعقوب أبو القيعان»، ٢٠١٧/١/٢٣، موقع الصنارة، على الرابط: https://goo.gl/g1eNXV، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٧ موقع العرب، «زحالقة: تصريحات عودة لا تمثل المشتركة والقضية باتت تأخذ طابعها الإنساني»، ٢٠١٦/١٢/٢٧، على الرابط: http://www.alarab.com/Article/785525.

عمار أبو قنديل، «عن تصريحات أيمن عودة»، ٢٠١٦/١٢/٢٦، موقع «ألترا فلسطين»، على الرابط: https://goo.gl/J4uYBz (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٨ موقع عرب ٤٨، «هرتسوغ رفض طلب عودة المشاركة بمهرجان ذكرى اغتيال رابين»، ٢٠١٦/١١/١٣، على الرابط: https://goo.gl/01A82y، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٢٩ اساف جبور، «أكتوبر ٢٠١٦.. رئيس بلدية الناصرة: أعضاء الكنيست العرب يجلبون لنا المشاكل»، ٢٠١٦/١٠/٢، موقع nrg، على الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/835/851.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٣٠ أنور أمارة، «ريجيف في الناصرة: أحب الوسط العربي وعلي السلام رجل سلام حقيقي»، ٢٠١٦/١١/٨، موقع العرب، على الرابط: http://www.alarab.com/Article/777422 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

١٣١ تل شلو وأور ربيد، «رؤساء السلطات المحلية في تعزية بيريس: مقاطعة الجنازة لم تكن باسم الجمهور العربي»، ٢٠١٦/١٠/٢، walla، على الرابط: http://news.walla.co.il/item/3002452، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).